المصارف العراقية

IRAQI BANKS

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (١٤٤٦) في ٢٠١٤/٣/٤

السنة الاولى العدد (١٠) حزيران ٢٠١٤
(June.2014)

أخبار وأنشطة المصارف الخاصة في العراق والشركات الساندة للعمل المصرفي

الاجتماع السنوي للهيئة العامة للرابطة

رفع الحصانة الأميريكية عن الأموال العراقية

تعليمات جديدة لادخال واخراج العملات العراقية والاجنبية

القمة المصرفية العربية الدولية تناقش التحولات في الاقتصاد العالمي

سوق العراق للاوراق المالية يدعو تسعة مصارف لادراج اسهمها في السوق

مصرف بغداد

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
North Bank

مصرف الخليج التجاري

الشركة العالمية للبطاقة الذكية

AIB
مصرف آشور الدولي

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

المصارف العراقية

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة
في العراق

رئيس التحرير
عبد العزيز حسون علي

مدير التحرير
فائق ناصر حسين

سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

الاشراف
عبد اللطيف حسين العاني
مصمم: امير قاسم عبد الحميد
مصور: ضياء علي حمودي

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـ الدكتور بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور حسيب كاظم جويد
٨ـ الاستاذ سامي صالح الضامن
٩ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
١٠ـ الاستاذ محمود محمد محمود
١١ـ الاستاذ سمير عباس النصيري

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للمجلة
iraqibn2013@gmail.com
البريد الالكتروني للرابطة
Email: pbkleagik@yahoo.com
&
ipbl2004@gmail.com
&
info@ipbl-iraq.org
الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org
مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450
الاشراف الفني احمد بدر غيلان
مصمم مساعد علي بدر غيلان

االمقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وإنما عن آراء كتابها ومعديها..

في هذا العدد

الاجتماع الرابع للهيئة الادارية للرابطة 5
سوق العراق للاوراق المالية يدعو تسعة مصارف لادراج اسهمها في السوق
الإجتماع السنوي للهيئة العامة للرابطة 6-8
رفع الحصانة الأميريكية عن الأموال العراقية .. الواقع والتحديات 9
تعليمات جديدة لادخال واخراج العملات العراقية والاجنبية 16
عروض قسم بيع وشراء الدولار في البنك المركزي العراقي
مؤتمر غرفة تجارة دبي اربيل ٢٠١٤ 18
القمة المصرفية العربية الدولية
تناقش التحولات في الاقتصاد العالمي
مشروع الحوار بين القطاعيين العام والخاص 19-20
ينفذه اتحاد رجال الاعمال العراقيين بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة
مؤتمر الاستثمار
في سوق العراق للاوراق المالية 21

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

شارك في الاعداد
سارة علي شاكر
رفيف انور عبد الفتاح
بلسم اسماعيل علي

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح
محلة(٩٢٩ شارع ٣٠ مبنى ٢٤)
ص.ب (٢٧٦٦ الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002
07702872825

العائد والمخاطر

عبد العزيز حسون
رئيس التحرير

يتضمن عدد المجلة هذا كشفاً بالمعلومات الخاصة بما حققه (٢٧) مصرفاً من الأرباح خلال العام الماضي ٢٠١٣ ، ورغم أن الأرقام هي (غير مدققة) إلا أنها تستحق أن نقف عندها ، والتداول بشأن ما تعنيه وتؤشره ليس من باب كونها نتائج نشاط أو حصيلته السنوية ، وانما من ناحية أنها بحاجة الى إيضاحات جمة نتمنى أن تفي بها أو تهتم إدارات المصارف بعرضها في تقاريرها السنوية. إذ لم يعد يكفي ان تبوب ميزانيات المصارف السنوية ، بالنمطية التي درجنا عليها منذ اكثر من عشرين عاما ، بل يتحتم علينا أن نواكب ما تعرضه الآليات وقواعد القراءة الجديدة للبيانات المالية والميزانيات العامة للمصارف ، التي لا يخفى أنها موضع اهتمام واسع ليس من قبل المختصين وانما من قبل الجمهور وخاصة المتعاملين معها ، ناهيك عن تأثير ووقع إعتماد الشفافية التي تظهر المؤسسة المالية بوضع حقيقي.

من الجانب الآخر ، توجد تجارب إختزنها الأرشيف المصرفي لا بأس من إستذكارها.

ففي مطلع التسعينات من القرن الماضي كانت أسهم البنك العربي قد تجاوز سعرها في سوق عمان للأوراق المالية الأربعمائة دينار أردني ،عندما كان رأس المال بحدود (٤٠) مليون دينار أردني.

غير أن هذا التفاوت الذي ربما يتوقف عنده من لم يطّلع على ميزانية البنك التي تذكر بان احتياطي رأس المال هو بحدود (٥٠٠) مليون دينار.

ومن هنا فإن إسترضاء حملة الاسهم بزيادة سعر السهم في السوق عن طريق نمو الإحتياطي لرأس المال هو اكثر جدوى من تلك الزيادة ، أو ربما تكون أعلى منها.

ولا زلنا نلاحظ بأن احتياطي رأس المال في أغلب المصارف الخاصة لم تصل بعد الى نسبة العشرة من المائة ، حتى بالنسبة للمصارف التي مضى على تأسيسها ما تجاوز العشرين عاما.

ومن نظرة الى نشرة أسهم المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية نجد أن عددا غير قليل منها تظهران سعر السهم هو دون سعره الإسمي.

الإجتماع الرابع للهيئة الإدارية للرابطة

عقدت الهيئة الإدارية للرابطة الاجتماع الرابع لهذا العام يوم الخميس ٢٠١٤/٥/٨ وقد تقرر خلاله دعوة الهيئة العامة للرابطة لعقد الإجتماع السنوي يوم السبت المصادف ٢٠١٤/٦/٧ .

ومن فقرات جدول الأعمال النظر في التقرير السنوي الذي أعدته الهيئة الإدارية عن نشاط الرابطة خلال السنة ٢٠١٣ وكذلك الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات وعلى الحسابات الختامية لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ والمصادقة عليها ، إضافة إلى النظر في مشروع شراء عقار للرابطة لتشييد مقر لها مع قاعات للاجتماعات والتدريب ومركز ترفيهي لمنتسبي المصارف .

محمد علي جابر

يتولى رئاسة الهيئة الإدارية للرابطة

محمد علي جابر

تولى السيد محمد علي جابر المدير المفوض لمصرف بغداد مهام رئاسة الهيئة الادارية لرابطة المصارف الخاصة في العراق .

تمتد خبرة السيد محمد علي جابر المصرفية من بدايات حياته العملية في البنك المركزي العراقي بعد حصوله على شهادة البكالوريوس في العلوم التجارية والاقتصادية - جامعة بغداد في العام ١٩٦٣ ، الذي قضى فيه مدة تجاوزت (٢٧) عاماً ، عمل خلالها في دائرة الصيرفة .

وبعدها انضم الى مصرف بغداد عضواً في مجلس الإدارة ثم نائباً للمدير المفوض لغاية نهاية العام ٢٠١٣ حيث شغل بعدها منصب المدير المفوض للمصرف .

مصرف أبو ظبي الإسلامي في توجه جديد

سيباشر مصرف أبو ظبي الاسلامي بتوسيع النشاط في السوق المحلية من خلال فرعيه في بغداد واربيل ، عن طريق فتح حسابات الإدخار للافراد ، وترويج الإقراض الشخصي لأغراض متعددة .

ويتطلع البنك إلى زيادة عدد فروعه لتشمل مواقع آخرى في العراق وأولها مدينة البصرة .

سوق العراق للاوراق المالية يدعو تسعة مصارف لادراج اسهمها في السوق

إستنادا إلى تعليمات إدراج الشركات المساهمة في سوق العراق للاوراق المالية وبموجب التعديل الأخير عن هيئة الاوراق المالية الذي ينص " قبول إدراج اسهم الشركة التي يقل مساهميها عن (١٠٠) مساهم على ان تكيف نفسها لتعليمات الادراج خلال فترة سنة واحدة من تاريخ الإدراج" دعا سوق العراق للاوراق المالية الشركات المدرجة الغير مساهمة في السوق الى تقديم طلب الادراج في السوق من اجل تحقيق اهداف السوق واهداف الشركة المساهمة وفقا للقوانين السائدة وخدمة للمساهمين في الشركة وتشجيعا للاستثمار..

١- شركة المصرف الوطني الاسلامي
٢- شركة مصرف البلاد الاسلامي
٣- شركة مصرف جيهان الاسلامي
٤- شركة مصرف التنمية الدولي
٥- شركة امير الد بنك للاعمال المصرفية
٦- شركة مصرف اربيل
٧- شركة مصرف التعاون الاقليمي
٨- شركة مصرف عبر العراق
٩- شركة مصرف الهدى

الإجتماع السنوي للهيئة العامة للرابطة

استناداً لقرار الهيئة الإدارية المتخذ في الجلسة الرابعة بتاريخ ٨ / ٥ / ٢٠١٤ المتضمن دعوة الهيئة العامة لعقد الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٤ في مقر الرابطة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت المصادف ٧ / ٦ / ٢٠١٤ للنظر في فقرات جدول الأعمال بحضور رئيس واعضاء الهيئة الادارية وممثل دائرة المنظمات غير الحكومية السيد باسل هاشم فاخر م. المدير العام للدائرة ومراقب الحسابات والمحامي المستقل السيد دريد داود سلمان.

وبعد احتساب النصاب القانوني للاجتماع بحضور (٣٣) عضواً من أصل (٣٦) عضو أي بنسبة ٩١,٦ % واعتبر النصاب حاصلاً.

ترأس الاجتماع السيد محمد علي جابر رئيس الهيئة الادارية الذي عين الدكتور احمد زكي يونس (مراقباً) والسيد فائق ناصر حسين (كاتباً).

افتتح الاجتماع بالكلمة لرئيس الرابطة تضمنتها الاشادة بدور الرابطة واهمية اعمالها خلال السنوات العشر التي مضت على تأسيسها في ٢٠١٤/٥/٥ وفيما ياتي نص الكلمة:

مراقب الحسابات هشام عبد الجبار والمحامي المستقل دريد داود سلمان في جلسة الاجتماع السنوي للرابطة

الزميلات و الزملاء
أعضاء الهيئة العامة لرابطة المصارف الخاصة في العراق المحترمين.
السلام عليكم و أسعد الله صباحكم بالخير..

بأسمي و بأسم الزملاء أعضاء الهيئة الإدارية أرحب بكم في رابطتكم التي مر على تأسيسها عشرة أعوام ، مارست خلالها من المهام الكثير بمثابرة و إخلاص في رعاية مصالح الأعضاء و متابعة ما يعترض الطريق من الصعاب و العوائق التي تتابعت خلال هذه الحقبة .

ومن هذه المثابرة فإن رابطتكم و بدعمكم المادي و المعنوي وصلت الى ما كانت المصارف في العراق تصبوا إليه منذ عقود طويلة بأن يكون لها تجمع مثل هذا الذي يضمنا و الذي إحتل موقعاً طيباً بين مختلف الأوساط الرسمية و المهنية و حظي بإعترافها و قبولها كممثل عنكم .

وما نتطلع إليه هو إستمرار دعمكم و إسنادكم لرابطتكم لتمكينها من الإستمرار في أداء مهامها في خدمة الصيرفة العراقية وإرتقائها .

و السلام عليكم

ثم دعا المجتمعين المباشرة بمناقشة فقرات جدول الأعمال وفقاً لتسلسلها وتم اتخاذ القرارات اللازمة بشأن كل منها وكما يأتي:-

١. التقرير السنوي عن نشاط الرابطة لعام ٢٠١٣.

جانب من الحضور في الاجتماع السنوي للرابطة

الذي طلب فيه رئيس الاجتماع من المدير التنفيذي استعراض ما ورد فيه.

وقد اعترض العضو السيد حمزة هلبون ممثل مصرف الاستثمار العراقي من أن التقرير لم يوزع على الاعضاء قبل فترة كافية للاطلاع عليه والاستعداد لمناقشته، وبطلب من الرئيس قدم المدير التنفيذي الاسباب التي أدت الى ذلك ووعد بملافاتها مستقبلاً.

وبعد أن حصلت موافقة اغلبية الحاضرين على الاستمرار بمناقشة فقرات التقرير وقدموا ملاحظاتهم بشأن ما ورد فيه، عرض للتصويت حيث نال موافقة اكثرية الاعضاء.

٢. الحسابات الختامية للرابطة كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣ وتقرير مراقب الحسابات.

وبعد أن قدم المحاسب القانوني السيد هشام عبد الجبار عبد الله تقريره عن حسابات الرابطة لعام ٢٠١٣ مع تفاصيل تنظيم تبويب الميزانية والبيانات الملحقة بها صادقت الهيئة العامة على التقرير والميزانية بالاجماع.

وقد بين السيد ممثل دائرة المنظمات غير الحكومية بأن هذه الرابطة تعتبر من المنظمات المتميزة في ادائها وهي تلتزم سنوياً بتقديم تقاريرها وميزانياتها الختامية في المواعيد المقررة وقد تم تسليم تقرير الميزانية الختامية والنشاط لعام ٢٠١٣ في الموعد المحدد.

٣. شراء عقار للرابطة:

اطلعت الهيئة العامة على تقرير اللجنة المشكلة لغرض بحث موضوع ايجاد مقر بديل للرابطة تلبي الحاجة المستقبلية لتوسيع النشاط.

وبالمناقشة تبين بأن التوصية المتعلقة بمفاتحة دائرة عقارات الدولة وأمانة بغداد لتخصيص عقار أو قطعة ارض غير ممكنة كما أوضحها ممثل دائرة المنظمات غير الحكومية لعدم حصول الرابطة على (صفة النفع العام) التي تتطلب اجراءاتها الأصولية بتقديم طلب للدائرة يرفع الى مجلس الوزراء للموافقة.

وبذلك تكتسب الرابطة صفة دائرة غير رسمية وتخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية.

لذا قررت الهيئة بالأغلبية تأجيل الموضوع الى الدورة القادمة.

٤. تعيين مراقب الحسابات لعام ٢٠١٤ وتحديد أجوره.

وافقت الهيئة العامة بالاجماع على استمرار مكتب المحاسب القانوني السيد هشام عبد الجبار عبد الله بتدقيق حسابات الرابطة لعام ٢٠١٤ وتحديد أجوره وفق ضوابط مجلس المهنة.

٥- قررت الهيئة العامة بالاجماع براءة ذمة رئيس واعضاء الهيئة الادارية

٦. وفيما يتعلق بالطلبات التي وردت للرابطة من قبل (١١) مصرف عضو اضافة الى مصرف بابل الذي اعلن خلال الجلسة انضمامه لهذه الطلبات لاجراء انتخابات هيئة ادارية جديدة للرابطة.

وحسبما ورد بمذكرة الهيئة الادارية المقدمة للاجتماع فأن النظام الداخلي للرابطة لم يرد فيه نص يسمح بذلك.

وأوضح السيد رئيس الاجتماع بأن هذا الموضوع يتطلب استقالة أغلبية اعضاء الهيئة الادارية أو سحب الثقة منها وهما أمران لا نرى بأن هناك من داع يستوجب هذا الاجراء حيث أن الرابطة هي لجميع الاعضاء دون تمييز وأن مثل هذا الاجراءات ربما تؤثر على مستقبل عملها.

وأيد ممثل دائرة المنظمات ذلك لمخالفته للنظام الداخلي.

وبعد المناقشة حصلت الموافقة بالاكثرية على الذهاب لتعديل النظام الداخلي للرابطة عن طريق تشكيل لجنة من الأعضاء وتتولى وضع مسودة التعديل الثالث للنظام الداخلي للرابطة، بهدف تطوير العمل.

وطلب الرئيس من الهيئة العامة ترشيح اعضاء اللجنة التي تشكلت من السادة ممثلي المصارف الآتية:-

١. مصرف الاتحاد العراقي.
٢. المصرف المتحد للاستثمار.
٣. مصرف آشور الدولي.
٤. المصرف الأهلي العراقي.
٥. مصرف المنصور للاستثمار.

ويلتحق باللجنة المحامي المستقل السيد دريد داود سلمان والقاضي المتقاعد السيد صالح الجبوري والمشاور القانوني للرابطة المحامي السيد محمد موسى حسين خضوري وكذلك استضافة السيد محمود المشهداني المدير المفوض لفرع بنك بيروت والبلاد العربية على أن ترفع اللجنة تقريرها خلال اسبوعين.

اختتم الاجتماع في الساعة ١٢:٣٠ بعد الظهر بملاحظات اكد فيها السيد محمد علي جابر رئيس الاجتماع على أن جميع المصارف العراقية مدعوة أن تحرص على التفاهم فيما بينها من خلال هذه الرابطة التي تجمعنا منذ عشر سنوات لتجاوز التحديات التي تواجه المصارف الخاصة في العراق.

(مجلة المصارف العراقية)

ويذكر بأن الرابطة دعت السادة اعضاء لجنة تعديل النظام الداخلي للرابطة بموجب كتابها ١٣٨ في ٢٠١٤/٦/٩ لحضور الاجتماع الاول بمقر الرابطة ، حيث عقدت اللجنة اجتماعاً واحداً لحد الآن صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٤/٦/١٠ في مقر الرابطة.

رفع الحصانة الأميريكية عن الأموال العراقية .. الواقع والتحديات

اعلن البيت الابيض الاميركي في ٢٩ مايس ٢٠١٤ قرار الرئيس الاميركي بارك اوباما برفع الحصانة القانونية الممنوحة لصندوق تنمية العراق وعوائد النفط والموجودات المالية والممتلكات الاخرى التي يمسكها البنك المركزي العراقي إزاء الملاحقات القضائية المرفوعة على العراق ، عازياً السبب الى التطور الحاصل في قدرة حكومة جمهورية العراق على إدارة التبعات المرافقة للديون المترتبة على النظام السياسي السابق وما صاحبها من دعاوى قضائية رفعت عليه ، مؤكداً ان هذا الاجراء ليس من شأنه ان يؤثر في حالة الطوارئ الوطنية للولايات المتحدة المنصوص عليها في الامر الرئاسي التنفيذي ١٣٣٠٣ في ٢٢ مايس ٢٠٠٣ الذي جرى تمديده تباعاً وبصورة سنوية وعلى مدار اكثر من عشر سنوات .

واشار الرئيس الاميركي إلى أن " هذا القرار سيتم إرساله الى الكونغرس وينشر في السجل الفيدرالي " .

وكانت وزارة المالية أكدت في (١٤ ايار ٢٠١٤) ، أنها لن تطلب تجديد الحماية الاميركية على الأموال العراقية المودعة في مصارفها ، ليتولى البنك المركزي العراقي مسؤولية إدارتها بعد الخروج من طائلة البنك السابع لميثاق الأمم المتحدة ، وفي حين بين البنك المركزي أنه أوفى بالتزاماته تجاه الغالبية العظمى من الدائنين ، وأن ما تبقى منهم " لا يشكلون مصدر قلق " ، اعترضت اللجنة المالية النيابية ، على ذلك وحملت الحكومة والبنك المركزي مسؤولية " أي ضياع لتلك الأموال " ، وتودع في (صندوق تنمية العراق) عائدات العراق من تصدير النفط ، وتسحب الأمم المتحدة من تلك العائدات نسبة خمسة بالمئة تعويضات للكويت عن غزوه ، في حين تسدد وزارة المالية ديون العراق قبل تسلم الحكومة مسؤولية الإشراف على الصندوق.

وصندوق تنمية العراق DFI شكل بموجب قرار مجلس الامن الدولي ١٤٨٣ ، لحماية الاموال العراقية من المطالبات الدولية وقرصنتها بعد سنة ٢٠٠٣ ، في حين بين خبراء أن العراق خسر جزءا من مصروفاته ، وأن أية عرقلة في معدلات تصدير النفط أو تذبذب في معدلات تصدير النفط أو تذبذب في الأسعار ، سيؤثر في قدرة الإنفاق الحكومي ، وسط أزمة سياسية غير مسبوقة في البلاد .

وكان مجلس الأمن الدولي قد ألزم الحكومة العراقية ، في نهاية عام ٢٠١٠ ، بوضع خطة لتسلمها مهام الإشراف على " صندوق تنمية العراق " ، من الأمم المتحدة نهاية عام ٢٠١٠ ، ليقوم العراق بعدها بوضعه في الخزانة الفيدرالية الأمريكية لضمان الحصانة من قبل القانون الرئاسي الأمريكي عليه والتي من شأنها حماية واردات العراق النفطية من الحجز من قبل الكثير من الدائنين .

يذكر أن مجلس الأمن الدولي صوت ، في (الـ ٢٧ من حزيران ٢٠١٣) ، بالإجماع على قرار إخراج العراق من طائلة الفصل السابع ، بحضور وزير خارجية العراق هوشيار زيباري ، وقبلها سعى العراق لإلغاء ديونه المترتبة عليه خلال فترة حكم النظام السابق ، والبالغة أكثر من ١٢٠ مليار دولار والتي تعود بعضها إلى تعويضات بسبب الحروب التي شنها على جيرانه والبعض الأخر لدول وتجار ، فيما يطالب الحكومة بعض الدول والتجار العراقية بضرورة دفع مستحقاتهم ويهددون برفع دعاوي في محاكم دولية على صندوق الواردات العراقية .

مصرف عبر العراق يعود لمزاولة أعماله بعد قرار رفع الوصاية

يسر مجلة (المصارف العراقية) أن تنشر خبر رفع الوصاية عن (مصرف عبر العراق) وعودته لممارسة أعماله ضمن الجهاز المصرفي العراقي وذلك استناداً لقرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بجلسته المرقمة (١٥١٠) وتسليمه الى ادارته الجديدة التي باشرت مهامها خلال الايام القليلة الماضية .

ويذكر بأن مجلس ادارة مصرف عبر العراق يتكون من السادة :-

ت	الاسم الكامل	المنصب
1	السيد حسن ناصر جعفر	رئيس مجلس الادارة
2	السيد وسام عدنان محمد	نائب رئيس المجلس
3	السيد وشيار عبد الفتاح عبد الرزاق	عضو
4	السيد مؤيد علي حسن	عضو
5	السيد بشار شاكر حامد	المدير المفوض

جمعية خاصة لموظفي المصارف العراقية

بما أن غالبية العاملين في المصارف العراقية من الطبقة المثقفة ولضرورة قيام تجمع يضمهم ويرعى مصالحهم بادرت الهيئة الادارية للرابطة بالدعوة لتأسيس جمعية خاصة للعاملين في المصارف العراقية على غرار ما هو موجود في بعض الدول العربية (لبنان ومصر والاردن) تعمل على حماية مصالحهم وتساهم بتوفير الرعاية وتقوية الروابط الاجتماعية فيما بينهم .

طلبت الرابطة المصارف لترشيح ممثل عنها ويفضل اختيار هيئة تأسيسية من الجنسين (الذكور والاناث) لاظهار البعد الاجتماعي لها كي تعد النظام الداخلي للجمعية وتقدم الى دائرة المنظمات غير الحكومية لاستحصال الاجازة اللازمة لذلك .

مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
IRAQI M. INVEST.BANK

كشف مقارنة أرصدة الائتمان النقدي و الائتمان التعهدي و عدد معاملات كل منها و المقدمة من قبل مصرف الشرق الأوسط للمتعاملين معه لشهر نيسان و مايس/٢٠١٤ ومقارنتها مع نفس الاشهر لعامي ٢٠١٢و٢٠١٣ .

جدول عدد وحجم (اجمالي مبالغ الائتمانات كما في ٢٠١٤/٤/٣٠

نوع الائتمان	العدد	الرصيد
مجموع الائتمان النقدي	5,957	253,634,081,559
مجموع الائتمان التعهدي	712	172,065,446,448

جدول عدد وحجم (اجمالي مبالغ الائتمانات كما في ٢٠١٣/٤/٣٠

نوع الائتمان	العدد	الرصيد
مجموع الائتمان النقدي	6,167	213,284,723,221
مجموع الائتمان التعهدي	743	204,065,843,828

جدول عدد وحجم (اجمالي مبالغ الائتمانات كما في ٢٠١٢/٤/٣٠

نوع الائتمان	العدد	الرصيد
مجموع الائتمان النقدي	6,125	181,367,907,600
مجموع الائتمان التعهدي	176	157,501,544,644

جدول عدد وحجم الائتمانات لشهر مايس /٢٠١٤
ومقارنتها لنفس الشهر من عامي ٢٠١٢و ٢٠١٣

نوع الائتمان المصرفي المقدم	عدد المعاملات المنفذة لشهر مايس			أرصدة مبالغ الائتمان المصرفي (مليار دينار)		
السنة	2014	2013	2012	2014	2013	2012
الائتمان النقدي	5847	6963	5724	248,302	219,081	187,305
الائتمان التعهدي	670	776	254	177,906	192,224	160,142

المصرف التجاري العراقي
يكمل اجراءات زيادة رأس ماله الى ٢٥٠ مليار دينار

اكتملت الاجراءات القانونية اللازمة لزيادة رأس مال شركة المصرف التجاري العراقي من (١٥٠ - ٢٥٠) مليار دينار ، جاء ذلك بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات / المساهمة ذي العدد (١٢٥١٩) بتاريخ ٢٠١٤/٥/٥ ..
لقد تم اصدار اسهم جديدة مقدارها (١٠٠) مائة مليار سهم قيمة السهم الواحد (ديناراً واحداً)وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

مصرف الخليج التجاري
يعقد اجتماع الهيئة العامة السنوي

بموجب الدعوة التي وجهها الدكتور حسيب كاظم جويد (نائب رئيس مجلس ادارة مصرف الخليج التجاري) للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة المقرر في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٤/٢/٢٦ الذي سيعقد في فندق فلسطين للنظر في جدول الاعمال التي أهمها ما يلي :-
١- مناقشة تقرير مجلس الادارة حول نشاط المصرف لعام ٢٠١٣ واتخاذ القرار بشأنه .
٢- مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخاص بالميزانية العامة والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ والمصادقة عليهما .
٣- مناقشة زيادة رأس مال المصرف من (٢٥٠ الى ٣٠٠) مليار دينار وفقاً لاحكام المادة ٥٥ / أولاً بنسبة ٢% و ٥٥ / ثانياً بنسبة ١٨% من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل .

مصرف الشمال
للتمويل والاستثمار
North Bank

كشف مقارنة حجم الودائع والائتمان النقدي ورأس المال المدفوع لمصرف الشمال لشهر مايس / ٢٠١٤ ومقارنتها مع بيانات نفس الشهر من العام الماضي / ٢٠١٣ (بالدينار والدولار الامريكي) :-

اسم الحساب / التاريخ	مايس / 2014	مايس / 2013	نسبة النمو%
الحساب الجاري والودائع			
مليون دينار عراقي	524,281	967,161	-
الف دولار امريكي	342,972	378,590	-
الائتمان النقدي			
مليون دينار عراقي	394,625	453,079	-
الف دولار امريكي	113,601	107,311	+
رأس المال المدفوع			
مليون دينار عراقي	265,000	210,000	+

مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية يدعو الى اجتماع الهيئة العامة السنوي

دعا السيد رئيس مجلس ادارة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية الى عقد الاجتماع السنوي للهيئة العامة للمصرف صباح يوم الاحد ٢٠١٤/٦/١٤ وذلك في مقر المصرف في اربيل لمناقشة جدول الاعمال التي أهمها :-

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف لعام ٢٠١٣ واتخاذ القرار المناسب بشأنه .

٢- مناقشة كل من تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ والمصادقة عليهما .

٣- انتخاب اعضاء مجلس الادارة (٧) اعضاء أصليين ومثلهم احتياط .

٤- مناقشة زيادة رأس مال المصرف من (٣٠٠ الى ٤٠٠) مليار دينار كالآتي :

- حسب المادة ٥٥ / ثانياً مبلغ (٥٤،٨٨٢) مليار دينار .
- وحسب المادة ٥٥ / ثالثاً مبلغ (٤٥،١١٨) مليار دينار .

مجلة (المصارف العراقية) تثمن هذه الخطوة من مصرف كوردستان التي تجعله الأول بين المصارف الخاصة العراقية برأس ماله ، تستحق عليها إدارة المصرف والعاملين فيه التهنئة والتقدير .

دورة تدريبية لمكافحة تزييف العملة

يقيم مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي العراقي بالتعاون مع المديرية العامة للاصدار والخزائن دورة تدريبية للتعرف بالأوراق النقدية المزيفة ومضاهاتها بالعملة الحقيقية ولمدة (٣) ايام متتالية ٢٤ - ٢٦ / ٦ / ٢٠١٤ في مقر البنك المركزي الكائن في الجادرية، يشترك فيها موظفوا المصارف (الحكومية والأهلية) .

وطالبت المديرية العامة للاصدار والخزائن بتعميم لها للمصارف كافة لارسال أسماء مرشحيهم ممن يعملون في مجال النقد .

مجلة (المصارف العراقية)تقترح اقامة مثل هذه الدورات مرة واحدة في الشهر على أقل تقدير ليتسنى لاشراك أكبر عدد من العاملين في اقسام الخزينة والصندوق في المصارف .

إهتمام من قبل دوائر البنك المركزي العراقي بمجلة (المصارف العراقية)

طالب قسم الدراسات والبحوث المصرفية في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي الرابطة بكتابه ذي العدد ٩/٣/٧٢١٤ في ٢٠١٤/٥/١٠ تزويدهم بنسخ من مجلة (المصارف العراقية) لغرض الاطلاع على المستجدات والتطورات فيما يتعلق بالجانب المصرفي والاقتصادي لغرض الاستفادة منها وبدورها الرابطة يسعدها الاستجابة لطلب القسم المذكور وبنفس الوقت ترجو القسم المذكور ارسال الدراسات والبحوث المصرفية لنشرها في المجلة ولإطلاع المصرفيين ونشر المعرفة المصرفية .

تعليمات بيع وشراء العملة الاجنبية الجديدة

أصدر البنك المركزي العراقي اعمامه الى المصارف المجازة بممارسة الصيرفة وشركات التحويل المالي المجازة وشركات التوسط ببيع وشراء العملة الاجنبية (كافة) ذي العدد ٩/٣/١٤٢ بتاريخ ٢٠١٤/٦/٥ أشار فيه لعدم الحاجة لختم الجواز السفر بالنسبة للبيع النقدي والاكتفاء بحفظ بيانات عن الزبون من واقع الوثائق المقدمة من قبله (الوثائق الاربعة ونسخة من جواز سفره) مع الاشارة الى عدم تكرار تلك العملية خلال الشهر الواحد للزبون نفسه .

وقد أرفق بهذا التعميم اقرار يوقع من قبل المدير المفوض ومراقب الامتثال ومسؤول وحدة متابعة غسول الاموال بالاسماء الثلاثية لكل منهم مع ثلاثة اختام للمصرف .

توسع المصارف

نقلاً عن الصحف

اكدت رابطة المصارف الخاصة في العراق اهمية العمل على التوسع الافقي بعدد المصارف الخاصة والعامة في جميع المدن .

وقال مصدر في الرابطة لـ" الصباح " ان واقع الخدمات المصرفية محدود رغم انتشار فروع المصارف العامة والاهلية ، لافتاً الى ان مناطق كثيرة من العاصمة ومدن المحافظات تحتاج الى خدمات مصرفية لتركزها في مناطق محدودة .

وأشار الى ان التوسع في فروع المصارف يسهم بشكل فاعل في التشجيع على جميع مدخرات المواطن لتوظيفها في تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة ، داعياً البنك المركزي العراقي الى تخفيف القيود على فتح فروع للمصارف وعدم المحاسبة في حالة عدم تحقيق بعض المصارف الارباح اللازمة كون الفروع تجمع المدخرات وترسلها الى الادارة العامة لغرض استثمارها .

يذكر ان عدداً من خبراء الاقتصاد أكدوا وجود كتلة نقدية كبيرة مكتنزة لدى المواطن يمكن استثمارها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

مصرف الخليج التجاري

نمو وتطور في مؤشراته المالية ومساهمة متميزة في التنمية الاقتصادية

منير حسن الجبوري
رئيس مجلس الادارة

تحدث السيد رئيس مجلس ادارة مصرف الخليج التجاري / منير حسن الجبوري عن التطورات التي حققها مصرف الخليج التجاري خلال عام ٢٠١٣ والرؤى المستقبلية له في المساهمة في التنمية الاقتصادية حيث اكد ان مصرف الخليج التجاري يمارس نشاطه المصرفي منذ تاسيسه عام ١٩٩٩ ومباشرة العمل في ٢٠٠٠/١/٤ طيلة عمره التنفيذي (١٥) عاما كمؤسسة مالية مصرفية رصينة وبموجب نظام داخلي و وفق احدث الانظمة المصرفية وضمن المعايير الدولية للعمل المصرفي من حيث الشفافية والافصاح للمعلومات والنتائج المتحققة ، هذا من جهة و من جهة ثانية و صل راسمال المصرف الى ٢٥٠ مليار دينار عراقي اي ما يعادل ٢١٥ مليون دولار امريكي خلال الفصل الثالث من عام ٢٠١٣ عندما ضاعف راسماله من ١٢٥ مليار الى ٢٥٠ مليار دينار . ومن المخطط لعام ٢٠١٤ في اجتماع الهيئة العامة للمصرف في حزيران القادم ، سيتم رفع راسمال المصرف الى (٣٠٠) مليار دينار اي ما يعادل (٢٥٨) مليون دولار امريكي ، بزيادة ٥٠ مليار دينار ،وان المصرف اتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك خلال الفصل الثالث من هذا العام .

واشار ان المصرف يساهم دائما في تمويل مشاريع التنمية المستدامة والاعمار الجارية بالعراق ومنها على سبيل ذلك:(المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، قروض الاسكان للمواطنين ، قروض شراء السيارات الانتاجية و الشخصية ، مشاريع الاسكان الكبيرة ، توفير راس المال العامل لبعض المشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية ، تمويل اعمال التجارة الخارجية وغيرها من العمليات المصرفية المتنوعة).

ويقوم المصرف بفتح الاعتمادات المستندية المختلفة للتجار و رجال الاعمال والمستثمرين بالطريقتين الاعتيادية و طريق نافذة (دائرة الاستثمارات) في البنك المركزي العراقي وباقل العمولات لتخفيض التكاليف لخدمة زبائنه والمواطن،وإصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية للتجار ورجال الاعمال و المستثمرين باقل العمولات لتسهيل مهمة رجال الاعمال و المستثمرين العاملين بالعراق ولخدمة النهضة العمرانية الجارية بالبلد .

ودعى الى ان المصرف مستعد للمساهمة في اعمال التنمية و الاعمار وخاصة المشاريع الكبيرة و بالاشتراك مع المصارف الاخرى حسب حجم المبالغ المطلوبة ، بالاضافة لاعمال التجارة الخارجية للعراق ، ولكن العقبة الوحيدة التي تعيق المساهمة في بعض الاحيان هي عدم وجود الضمانات اللازمة لتغطية هذه الائتمانات النقدية او التعهدية لبعض رجال الاعمال و خاصة المستثمرين لتلافي المخاطر وضمان حقوق المصرف .

كما اشار الجبوري الى تطور المصارف العراقية و خاصة المصارف الخاصة من حيث التكنولوجيا المصرفية باعتمادها احدث الانظمة المصرفية المستخدمة في المصارف الدولية وتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية للمواطنين (بطاقات السحب الالي ، موبايل كاش .الانترنيت بنكنك) بالاضافة لسلاسة العمل المصرفي لزبائنه بتطبيق اسس ومبادئ ادارة الجودة الشاملة بالعمل المصرفي .

وقد اعتمد مصرف الخليج التجاري مبدأ تقييم الزبائن وتطبيق ذلك بتشكيل شعبة الممتازين (VIP)في هيكله التنظيمي والمباشرة بمنح زبائن (VIP)المزايا الاضافية لكافة العمليات المصرفية مثل (منح الائتمان النقدي ، الائتمان التعهدي ، فتح الاعتمادات المستندية ، اصدار خطابات الضمان المتنوعة بالاضافة لنقل و تحويل النقود بين فروع المصرف وبقية المصارف الاخرى داخل العراق وخارجه بواسطة الانظمة الحديثة المعتمدة), RTGS(ACH) والحوالات الداخلية والخارجية بنظام السويفت.

كما اكد ان معظم المصارف العراقية منفتحة على العالم الخارجي في الوقت الحاضر و خاصة على مصارف اتحاد المصارف العربية و بالدرجة الاولى المصارف اللبنانية و الزيارات مستمرة بين الطرفين لاجل التنسيق و التعاون المشترك بينهما، هذا من جهة ومن جهة ثانية اقامة المؤتمر الاول للبنك المركزي اللبناني و البنك المركزي العراقي في بيروت و اشتراك هذ العدد الكبير من قبل المصارف للبلدين الشقيقين لغرض التعرف على تجارب بعضهم البعض والاستفادة منها بالاضافة للتنسيق والتعاون المشترك بينهما لخدمة اعمال النهضة العمرانية الجارية في العراق و حاجة المساهمة بها من قبل الجميع للاسراع في انجاز ذلك و اكبر دليل على تطور المصارف العراقية و انفتاحها على الخارج وصل عدد المراسلين لمصرف الخليج التجاري اكثر من ١٥ مراسل في مختلف دول العالم خلال الفترة القصيرة الماضية .

واضاف" ان عدد فروع المصرف العاملة حاليا هي (٢٣) فرع و قبل اسبوع وافق البنك المركزي العراقي على خطة المصرف للفروع الجديدة لعامي(٢٠١٤ و ٢٠١٥) لفتح (٢١) فرع جديد داخل العراق و فرعان خارج العراق واحد في بيروت و الثاني في دبي بالاضافة لفتح(٣) مكاتب للمصرف في مراكز تجارية في بغداد و مطار بغداد الدولي ليصبح عدد فروع المصرف (٤٤) فرع داخل العراق و فرعين خارج العراق بالاضافة للمكاتب الثلاث المذكوره اعلاه ، و بذلك انتقل المصرف بشبكة فروعه الداخلية و الخارجية الجديدة بنقلة نوعية كبيرة " وحاليا مجلس الادارة و الادارة التنفيذية عليها اعباء كبيرة و حجم عمل ليس بالسهل ، ويجب العمل خلال عامي (٢٠١٤ و ٢٠١٥) كخلية نحل لتحقيق طموحهما وطموح مساهمي المصرف وكلنا امل بتحقيق ذلك بعونه تعالى .

وختم حديثه بالقول يجب على المصارف العربية ان تلعب دور رئيسي للمساهمة في اقتصادياتها و خاصة التي تشهد نهضة عمرانية كبيرة كما تعلب غالبية المصارف العراقية هذا الدور المتميز الان رغم رؤوس اموالها المتواضعة ، و لكن الحاجة اكبر من امكانياتهاوقدراتها المالية في الوقت الحاضر ، مثلا مصرف الخليج التجاري يلعب دور رئيسي في الاعمال الجارية بالبلد وخاصة يساهم ويشجع عملية الادخار للمواطنين وينشر ثقافة واهمية عملية الادخار بشتى الوسائل المتاحة لذلك في المجتمع العراقي وتسخير هذه المدخرات بالاضافة لراسماله في تمويل المشاريع الجارية بالعراق لخدمة الاقتصاد العراقي وللمساهمة في تشغيل الايدي العاملة وتقليل البطالة .

تعليمات جديدة لإدخال واخراج العملات العراقية والاجنبية

اصدر البنك المركزي العراقي تعليمات جديدة لادخال واخراج العملات العراقية والاجنبية ، حيث يسمح بموجبها ، واعتباراً من ٢٠١٤/٥/١٤ ، للعراقي والاجنبي اخراج وادخال مبلغ لا يتجاوز (٢٠٠) الف دينار نقداً عند المغادرة أو الدخول الى العراق ، كذلك تسمح التعليمات للعراقي والاجنبي إدخال وإخراج عشرة الاف دولار امريكي نقداً أو ما يعادلها بالعملات الاجنبية الاخرى .

وتعالج التعليمات المبالغ التي تزيد عن ذلك ، من خلال تحويلها أو ايداعها بواسطة المصارف العاملة في المنافذ الحدودية مع الالتزام بقانون مكافحة غسل الاموال .

إقتصاد

الصادرات النفطية والارتفاع القياسي

نيسان ٢٠١٤..

بلغت الصادرات النفطية خلال شهر نيسان الماضي (٧٥,٢٧٣,٥٧٦) برميل اي بمعدل ٢،٥٠٩ مليون برميل ، بلغت اقيامها (٧،٥٧٨،٦٤٠)مليار دولار امريكي اي بمعدل (١٠٠،٦٨) دولار امريكي للبرميل الواحد..

عروض قسم بيع وشراء الدولار في البنك المركزي العراقي

افتتحت عروض قسم بيع وشراء العملة الاجنبية اليومي في البنك المركزي العراقي المرقمة (٢٦٩١) ليوم الاحد ٢٠١٤/٦/٨ وكانت النتائج كما يلي:-

	المباع السابق	المباع الحالي	نسبة التغير %
	٢	١	٢/١
عدد المصارف التي تم قبول عروضها	١١	١٢	
السعر الاساس الذي رسا عليه البيع دينار/ دولار	١١٦٦	١١٦٦	٠
المبلغ المباع من قبل البنك المركزي العراقي بسعر المزاد (دولار)	١٤١,٠٠٦,٠٠٠	١٢٧,٠٨٧,٠٠٠	١٠-

- الكمية المباعة الى المصارف من ٢٠١٤/٦/١ ولغاية ٢٠١٤/٦/٨ (١,١٣٣,٠٨٨,٠٠٠) دولار.
- الكمية المباعة الى المصارف من ٢٠١٤/١/٤ ولغاية ٢٠١٤/٦/٨ (٢١,٧٥٨,٥١٩,٠٠٠) دولار.
- الكمية المباعة الى المصارف من بداية المزاد ٢٠٠٣/١٠/٤ ولغاية ٢٠١٤/٦/٨ (٣٠٢,٨٣٢,٠٠٦,٥٩٠) دولار.

علماً ان:-

- سعر البيع للحوالات (١١٨٧) دينار / دولار بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها (٢١) دينار لكل دولار.
- سعر البيع النقدي للدولار (١١٩٠) دينار/دولار بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها (٢٤) دينار لكل دولار.
-الكمية المباعة نقداً بمبلغ (١٦,٦٨٠,٠٠٠) دولار والكمية المباعة حوالات بمبلغ (١١٠,٤٠٧,٠٠٠) دولار.

المنظمة العربية للتنمية الادارية
(أحدى منظمات جامعة الدول العربية)

أرفقت المنظمة العربية للتنمية الادارية برسالتها المؤرخة في ٢٠١٤/٥/٤ لرابطة المصارف كتيباً يتضمن أنشطة وفعاليات المنظمة للأشهر آب ، أيلول / ٢٠١٤ كي تتمكن من تقديم خدمة فعالة وبجودة عالية الى جميع الشركات والمصارف في اطار استراتيجيتها الرامية لخدمة الدول العربية في مجال التنمية الادارية حسب الزمان والمكان المحددين لكل نشاط كما في الجدول :

ت	النشاط التدريبي	المدة والتاريخ	مكان الانعقاد
.1	ورشة عمل مهارت ادارة الجلسات التحكيمية وفن صياغة اتفاق التحكيم	17-20 آب 2014	اسطنبول/تركيا
.2	ورشة الرقابة الحكومية والحوكمة المؤسسية كدخل لمكافحة الفساد الاداري والمالي	18-21 آب 2014	مراكش / المغرب
.3	ورشة عمل معايير المحاسبة الدولية للشركات	18- 21 آب 2014	بيروت / لبنان
.4	ملتقى ادارة المصارف العربية ودورها في مكافحة الفساد	8 – 10 أيلول 2014	عمان / الاردن
.5	ورشة عمل التحسين المستمر وتطبيق منهجية (كايزن) اليابانية	14- 17 أيلول 2014	الشارقة / دولة الامارات العربية
.6	ورشة عمل ادارة الكوارث والمواقف الصعبة (بناء قدرات الكادر البشري)	15 – 18 أيلول 2014	اسطنبول / تركيا
.7	ملتقى تطوير تقنية المعلومات لدعم الحكومة الالكترونية	21- 24 أيلول 2014	مسقط / تركيا
.8	ندوة تطوير الادارة المحلية (المركز واللامركزية الاداريةوعلاقتها بالتنمية)	22-24 أيلول 2014	طرابلس / ليبيا
.9	(ورشة عمل اعداد مثمن عقاري) محترف المستوى الاساسي	28 أيلول – 4 أكتوبر 2014	مراكش / المغرب

سوق العراق للاوراق المالية
التداول خلال الاسبوع الاخير
من شهر مايس ٢٠١٤

١- بلغ عدد الاسهم المتداولة لهذا الاسبوع (٢،٨٩٢) مليار سهم وبلغت قيمتها المتداولة (٤،٧٥٩) مليار دينار نفذت من خلال (١٧٨٩) صفقة .

٢- اقفل مؤشر اسعار الاسهم المتداولة ISX Index في أخر جلسة من الاسبوع بـ (١١٠،٨٨٠) نقطة .

٣- بلغت عدد الاسهم المتداولة المشتراة من غير العراقيين لهذا الاسبوع (١،٥٥٢) مليار دينار نفذت من خلال (٢١٢) صفقة شراء من اصل العقود المنفذة خلال الاسبوع .

٤- بلغت الاسهم المتداولة المباعة من غير العراقيين لهذا الاسبوع (٥٣٤،٧٢٢) مليون سهم وبلغ قيمة الاسهم المتداولة المباعة من غير العراقيين لهذا الاسبوع (٧١١،٣٧٥) مليار دينار نفذت من خلال (١٢٦) صفقة بيع من اصل العقود المنفذة خلال الاسبوع .

هذا ويبلغ عدد الشركات المدرجة في السوق النظامي ٧٤ شركة مساهمة ، ارتفعت خلال جلسات هذا الاسبوع اسعار اسهم ٢٢ شركة من بين ٥٥ شركة متداولة ولا تزال ٥ شركات متوقفة بقرارات من هيئة الاوراق المالية لعدم التزامها بتعليمات الافصاح وتقديم البيانات المالية للهيئة والسوق و(٤) شركات متوقفة لانعقاد هيئاتها العامة .

الإعلام والمصارف

ناشد المصرف المتحد للاستثمار السيد محافظ البنك المركزي العراقي التدخل بالتوجيه المناسب للرد على ما تتعرض له الصناعة المصرفية من الأضرار بسبب فقدان ما ينشر أو يعرض على الشاشات للمعلومات الصحيحة والموثوقة .

ولا شك في أن هذا الأمر بدأت قسوة آثاره الضارة تبدو وللعيان من خلال ما تتعرض له السوق العراقية ان لم نقل الاقتصاد العراقي من مؤثرات التشويه ، التي صارت تبعدنا بمسافات صعبة من أمنيات النهوض والتطور والاستقرار .

ما نتمناه أن نعمل ونعلن وننشر بمسؤولية تستحقها المهام الثقيلة التي تجثم على كواهل الجميع ، فأن بلادنا ومجتمعنا واقتصادها كلها تستحق منا الموقف الصادق المخلص والمؤمن باقتدارنا على تخطي الصعوبات .

(مراقب)

المصرف التجاري العراقي

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الثالث كما في 2013 /3 / 31	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2014/3/31	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	133,647	191,804	168,493	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	169,292	112,852	234,803	الاستثمارات
Monetary Credit	2,625	3,956	4,628	الائتمان النقدي
Debtors	24,134	24,633	13,620	المدينون
Fixed Assets	1,804	1,598	1,530	الموجودات الثابتة
Total Assets	331,502	334,843	423,074	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	144,665	96,691	131,855	حسابات جارية و ودائع
Creditors	41,139	41,573	91,802	الدائنون
Paid – up Capita	100,000	150.000	150,000	رأس المال المدفوع
Reserves	45,698	46,579	49,417	الاحتياطيات
Total Liabilities	331,502	334,843	423,074	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	5,544	22,079	5,031	*مجموع الايرادات
Total Expenses	2,509	11,390	1,746	*مجموع المصروفات
Net Profits	3,035	10,689	3,285	*الارباح المتحققة
Met Profits	2,495	8,877	2,838	الارباح الصافية

أظهرت نتائج الاعمال والبيانات المالية للمصرف /الربع الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) الى زيادة مركزه المالي بمقدار (٩٨) مليار دينار حيث وصل الى (٤٢٣) مليار دينار بعد أن كان في نهاية السنة الماضية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ (٣٣٥) مليار دينار ، وكما موضح في كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف..

مؤتمر غرفة تجارة دبي اربيل ٢٠١٤

اقامت غرفة تجارة دبي في فندق ديفان / اقليم كوردستان ورشة عمل حول عمليات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشطة المصارف العراقية وخصوصا المصارف الاسلامية بحضور القنصل الاماراتي الشيخ راشد المنصوري ومدير غرفة دبي للتجارة السيد امانج .

وحضر الورشة عدد من المصارف العراقية (جيهان - بغداد -الوطني الاسلامي - التنمية الدولي - الشمال) والسيد احمد الصريفي مدير عام عمليات التمويل الاصغر .

وكان المتحدث الرئيسي بأدارة الجلسة والمناقشات الدكتور صادق الشمري المدير المفوض للمصرف الوطني الاسلامي وعضو رابطة المصارف الخاصة في العراق وعضو الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب عن دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما هو الدور المطلوب في غرفة دبي للتجارة في مد الجسور والتعاون المصرفي بين البنوك الاماراتية والمصارف العراقية.

كما تم منح الدكتور صادق الشمري درع غرفة دبي للتجارة وقام الدكتور الشمري بدوره بأهداء مكتبة غرفة دبي للتجارة مجموعة من مؤلفاته في (* الصناعة المصرفية الاسلامية * ادارة العمليات المصرفية * استراتيجية المخاطر المصرفية * اساسيات الادارة المالية).

وختمت الجلسة بتقديم بعض التوصيات بضرورة التنسيق بين المصارف العراقية الخاصة وغرفة دبي للتجارة وبعقد لقاءات مستمرة لتعزيز التعاون المثمر بين البنوك الاماراتية والمصارف العراقية الخاصة..

القمة المصرفية العربية الدولية تناقش التحولات في الاقتصاد العالمي

ينظم اتحاد المصارف العربية مؤتمر القمة المصرفية العربية الدولي في العاصمة الفرنسية باريس على مدى يومي ٢٠ - ٢١ / حزيران / ٢٠١٤ تحت شعار :

(التحولات في الاقتصاد العالمي)

وسيرعى المؤتمر السيد فرانسوا هولند رئيس الجمهورية الفرنسية .

واعلن الاتحاد ان من بين المتحدثين في المؤتمر الوزراء ومحافظوا البنوك المركزية والقيادات المصرفية وممثلوا القطاع العام والخاص من مختلف بلدان العالم ، وتتناول احاديثهم التحولات في الاقتصاد العالمي وتأثيرات التقلبات السياسية وتغير انظمة الحكم في الكثير من الدول فيه ، اضافة الى الكثير مما تمس الحاجة لبحثه ، إذ مازالت الدول ذات الاقتصادات الكبيرة ، عاجزة عن ايجاد الحلول اللازمة لما افرزته الازمة المالية العالمية على مدى الخمس سنوات المنصرمة.

مشروع الحوار بين القطاعيين العام والخاص ينفذه اتحاد رجال الاعمال العراقيين بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة

مواضيع الحوار

*تنشيط الاقتصاد العراقي
*نظام مصرفي متطور هدفه التنمية والاستثمار
*تأهيل انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

بيان ختامي

تحت رعاية كريمة من اتحاد رجال الاعمال العراقيين وبفاعلية جادة وبالتعاون مع مركز المشروعات الدولية ومشاركة الرابطة وعدد من ممثلي المصارف الخاصة العراقية وعلى مدى جلسات العمل خلال الاشهر الاربعة الماضية شارك المسؤولين والخبراء من القطاعات العام والمختلط والخاص في مناقشة مواضيع حوار ذات أهمية بالغة لتنشيط الاقتصاد العراقي والارتقاء بالمنظومة المصرفية لمواكبة متطلبات التنمية والاستثمار وتأهيل العراق للانضمام الى منظمة التجارة العالمية .

عرض المشاركون بهذه الاجتماعات عدد من التوصيات المتنوعه على أمل ان تأخذ طريق التطبيق العملي لأخراج الاقتصاد العراقي من حالة الركود الى الانطلاق بما يتلائم وقدرات البلاد المالية والبشرية والمكانة الطبيعية في المجتمع الدولي.

إن هذا الجهد الخير الذي بذله المشاركون في الاجتماعات ، وما أعقبها من اتصالات ومراسلات وصولا الى توصيات عملية لا يمكن ان تبقى بعيدة عن التطبيق العملي في الوقت الذي تمر به البلاد بمرحلة انتقالية تتطلب حشد الجهود في القطاعين العام والخاص لتكوين شراكة وطنية قادرة على بناء الوطن بوتائر جادة وسريعة تلبي طموح الشعب في الخير والنماء والأزدهار.

ومن الوسائل العملية لجعل هذه الجهود وكذلك جهود باقي الجهات لأن تكون فاعلة في التطبيق العملي ندعو ان يكون هناك لقاء مباشر دوري بين مؤسسات القطاع الخاص مع المسؤولين في مجلس الوزراء والنواب الموقرين لغرض تحديد اسبقيات تطبيق التوصيات والاجراءات المطلوبة وتوقيتاتها الزمنية والجهة التي تنفذ كل منها.

اما التوصيات فتناولت خلال الندوات الثلاث التي عقدت بهذا الصدد كانت كالآتي:-

توصيات ندوة " تنشيط الاقتصاد العراقي "
المنعقدة في فندق بغداد بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠١٣

١- تشكيل مجلس اقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية للبلد في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة لاسيما الصناعية والزراعية والسياحية والانشاء والخدمات مع اسهم ممثلي القطاع الخاص في عضوية المجلس .

٢- تاكيد مشاركة ممثلي القطاع الخاص بعضوية فاعلة في هيئات الرأي في الوزارات .

٣- استخدام السياسة الضريبية لتشجيع الانتاج مع تحسين اجراءات المراجعة والتحاسب الضريبي بشفافية وسرعة .

٤- تشكيل هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ترتبط بمجلس الوزراء لاعطاء اهتمام خاص للبدء والتشغيل والتمويل الميسر لتلك المشاريع ، بما في ذلك حاضنات الاعمال ، واصدار القانون وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك .

٥- اتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم وتسهيل اجراءات التصدير عبر صندوق دعم الصادرات .

٦- تنظيم عملية الاستيراد لتأمين الجودة والحاجة الفعلية بما يؤمن حماية المنتج المحلي وحماية المستهلك ومكافحة الاغراق السلعي والسعري وتطبيق قانون التعرفة الكمركية على السلع المنافسة للانتاج المحلي وتنشيط دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية .

٧- ان يتولى مجلس الوزراء الموقر تشكيل " هيئة الاصلاح الاداري " لتطوير الادارة المؤسسية واختيار الملاكات الكفوءه والقضاء على الروتين وتسهيل الاجراءات وتحقيق الشفافية والنزاهة .

٨- الاسراع بتشكيل هيئة تنسيقية عليا بين مؤسسات القطاع الخاص لتوحيد الرأي وصناعة القرارات ومتابعة تنفيذها .

٩- اعتماد مبدأ التعامل مع الشركات العراقية الرصينة وذات الخبرة حصرا لتحقيق اعمال فائقة الجودة وتشجيع الشراكات بين الشركات العراقية والاجنبية استنادا الى قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته .

١٠- الاسراع بتنفيذ وتطوير برامج البنى التحتية وبالأخص الكهرباء والموانئ والمطارات والسكك وانشاء المناطق الصناعية والاقتصادية وتوفير الخدمات المتكاملة لها باسعار مدعومة .

توصيات ندوة (المنظومة المصرفية واقتصاد السوق)
المنعقدة في ٢١/١/٢٠١٤

لغرض تحقيق نظام مصرفي متطور هدفه التنمية والاستثمار نوصي بالآتي:-

١ - تأسيس مصرف تنموي داعم للقطاع الصناعي والقطاعات الانتاجية الاخرى يتم أدارته بعقلية القطاع الخاص.
٢ - تعديل المواد ٢٧و٢٨ من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ لتشجيع السير بالمشاريع الاستثمارية وفق دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وذلك بالدعم المصرفي بصيغة القروض او المشاركة المباشرة بالاستثمار .
٣ - ضرورة قيام المصارف بتنويع الضمانات المقبولة من قبلها لقاء القروض والتسهيلات المقدمة وتوفر الحماية للمصرف في مواجهة مخاطر الإقراض المحتملة من جهة أخرى لتأكيد استخدام القرض في الاهداف المتفق عليها مع المصرف والسعى لاستخدام القرض التجميعي.
٤ - منح قروض لقاء رهن المكائن المسجلة لدى دائرة كاتب العدل بأعتبارها ضمان للقرض.
٥ - قيام المصرف بقبول الترشيحات المقدمة من أتحاد رجال الاعمال واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وبقية الاتحادات بعد التأكد من جدوى المشروع.
٦ - قيام المصارف بحجز العقار بدلاً من رهنه لغرض تسهيل منح القرض.
٧ - منح سلفة للمقاولين لقاء العقد المبرم بينهم وبين الدوائر االولشركات المتعاقدين معها بنسبة ١٠% من مبلغ العقد على ان تحرر الصكوك لصالح المصرف المقرض ولحين تسديد القرض .
٨ - تخفيض مبالغ التأمينات والعمولات المستوفاة عن الكفالات المصرفية المحددة لصالح دوائر الدول وشركاتها العامة او المختلطة.
٩ - قبول حجز الاسهم لقاء القروض والتسهيلات كأحد الضمانات مع مراعاة قانون المصارف بذلك .
١٠ - عدم قيام المصرف بأستقطاع مبالغ الفوائد من مبلغ القروض مسبقاً.
١١ - قيام المصارف بالتفاوض مع شركات التأمين الاهلية والحكومية للتأمين على القروض المقدمة .
١٢ - معاملة المصارف الخاصه بنفس المعايير المستخدمة للتعامل مع المصارف الحكومية والزام الدوائر الحكومية بقبول الصكوك المصرفية من المصارف الخاصة وتعميم ذلك عليها .
١٣ - قيام المصارف بالاستعلام عن العميل بتطبيق مبدا (اعرف زبونك) ومعرفة كفاءته المالية .
١٤ - تطوير اسلوب عمل المصارف الحكومية والاهلية لتحقيق سرعة الأنجاز وزيادة القدرة التنافسية في سوق العمل المصرفي وجذب العملاء المحليين والاجانب.

تستمر أدارة مشروع الحوار بين القطاعين العام والخاص بتلقي وجهات النظر حول التوصيات لغاية ٢٠١٤/٤/٢٤.

توصيات ندوة ((تأهيل انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية))
المنعقدة في ٢٧/٢/٢٠١٤

اولا : توصيات ذات طابع تشريعي

١ - تتولى لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء وهيئة المستشارين بالتعاون مع منظمات القطاع الخاص عملية تعشيق الاستراتيجيات كافة لتكوين وتنفيذ استراتيجية تنموية وطنية شاملة للاقتصاد العراقي.
٢ - تتولى كافة الوزارات وبالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص الاهتمام بالجوانب التشريعية والتعليمات الملية بتشكيل المؤسسات الرصينة بما من شأنه تعزيز القدرات الانتاجية والجودة والتنافسية لكافة القطاعات الانتاجية والانشائية والخدمية وزيادة نسبة مشاركتها في الناتج المحلي الاجمالي .

ثانيا -توصيات ذات طابع تنظيمي

١ - تفرغ عدد من اعضاء الهيئة الوطنية (لجنة خاصة) لمهمة الانضمام الى حين اكمال المهمة والاستمرار بدعم وتطوير قدرات الفريق المفاوض فنيا وبالإجراءات المطلوبة وبالتشاور المستمر للفريق مع القطاع الخاص ومنظماته الفاعلة ذات العلاقة على وفق منظومة تواصل وآليات مرنة وفعالة لضمان معالجة السلبيات التي قد تحدث وتحسين نمط التنبؤ بها والابقاء على قنوات الاتصال مع كافة الدول لتحقيق الاستفادة القصوى لنمو الاقتصاد العراقي .
٢-اعتماد الحوار المباشر المستمر مع كافة اصحاب المصلحة لضمان ان نكون مهيئين للاستفادة من عملية الانضمام ،بما في ذلك التركيز على تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد واتخاذ اجراءات واقعية تضمن النجاح وتفادي الانتكاسات من خلال عقد مؤتمر موسع للفريق التفاوضي لتدارس تحسين الأهلية وعقد ملتقى دوري لفريق التفاوض مع اصحاب المصلحة من القطاع الخاص لمناقشة التحديات التي تواجه قطاع الاعمال العراقي ومتطلبات تذليلها.

ثالثا -توصيات ذات طابع تنفيذي

١ - تفعيل عملية تنفيذ القوانين الاقتصادية وتحسين بيئة الاعمال لتنشيط واقع الاقتصاد العراقي وموائمة القوانين مع متطلبات الاقتصاد واشتراطات المنظمة .
٢ - اعطاء اهمية قصوى لتنشيط وتطوير وتنويع الصناعة المحلية والتنفيذ الفاعل للاستراتيجية الصناعية والمبادرة الصناعية بعد اقرارها، لتلبية حاجات السوق المحلية والتصدير.
٣ - ايلاء الاهتمام وتوفير الفرص لشركات التأمين المحلية وتطوير قدراتها لممارسة اعمالها ضمن شروط الانضمام الى المنظمة وتبني مبادئ المحاسبة والتدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية.
٤-اتخاذ الاجراءات العملية التي من شأنها زيادة نسبة الناتج المحلي الاجمالي قطاعيا وحماية المنتج والمستهلك والتحرك لتنفيذ عملية شاملة للإصلاح الاقتصادي والاهتمام بالصناعات الحرفية وشمولها ضمن آليات وظوابط الانضمام الى المنظمة وبالأخص الصناعات ذات القدرة التنافسية وذات القيمة المضافة الكبيرة .
٥-اعتماد سياسة الانفتاح الاعلامي والتشاوري مع كافة اصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمختلط وعقد اللقاءات التثقيفية والتشاورية تمهيدا لتشكيل مجلس مشترك يتسنى من خلاله للقطاع الخاص ان يعكس وجهة نظره في اجتماعات دورية منتظمة، برعاية الهيئة الوطنية للانضمام .
٦- توسيع عمل شبكات الضمان الاجتماعي والصحي للعاملين في كافة القطاعات لتفادي نتائج وتوقعات رفع الدعم الحكومي واثره السلبي على بعض شرائح المجتمع، برعاية وزارة العمل..

مؤتمر الإستثمار في سوق العراق للاوراق المالية ١٤-١٥ آيار ٢٠١٤

نظم سوق العراق للاوراق المالية بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والاعمال مؤتمر " الاستثمار في سوق العراق للاوراق المالية في دبي/ الامارات العربية المتحدة للفترة من ١٤-١٥ آيار ٢٠١٤ وهو الاول من نوعه الذي ينظمه السوق خارج العراق..

يهدف المؤتمر الى إعطاء المشاركين فكرة عن سوق العراق للاوراق المالية وسوق رأس المال في العراق وإنجازاته وخططه المستقبيلة، وعرض مؤشرات إقتصاد العراق والتوقعات المستقبلية ، والتطرق الى القوانين واللوائح التي تنظم النشاط .

بالاضافة الى مناقشة واقع الفرص الاستثمارية المتاحة من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية المكونة نشاط الاستثمار في السوق المالي وكشف افضل الوسائل لجذب الاستثمارات الاجنبية والعربية الى العراق..

شارك في المؤتمر خبراء ومستثمرون مختصون اقليمياً ودولياً ومسؤوليين حكوميين وهيئات ذات علاقة بسوق رأس المال وكبار المستثمرين والشركات المصدرة للاسهم، إضافة الى مجموعة من المهنيين من الخبراء العاملين في القطاع المالي.

التوصيات والبيان الختامي

في نهاية المؤتمر القى السيد علي جليل عبيد توصيات المؤتمر ادناه:

- استمرار تنظيم المؤتمرات السنوية من قبل سوق العراق للاوراق المالية ، ودعوة لتنظيم الدورة الثانية لمؤتمر الاستثمار في سوق العراق للاوراق المالية عام ٢٠١٥ في بغداد.
- دعوة المؤسسات المالية والمصرفية الدولية للتعاون مع المصارف العراقية لبدء تقديم خدمات الحافظ الامين في سوق العراق للاوراق المالية.
- تعديل وتغيير اية تعليمات من شأنها ان تعيق حركة سوق الاسهم بما يضمن حقوق المستثمرين ويسهل ادراج شركات جديدة.
- السعي مع الجهات المختصة في الحكومة للتسريع بإقرار قانون للاوراق المالية الجديد.

مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

تظهر البيانات المالية ونتائج الاعمال للمصرف تطور المركز المالي ، حيث وصل الى (٥٤٦) مليار دينار بعد ان كان (٥٤٤) مليار دينار في نهاية السنة المالية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ ، و(٣٠٨) مليار دينار في نفس الفترة من العام الماضي كما في ٢٠١٣/٣/٣١ نتيجة تزايد نشاط الائتمان النقدي ، وكما في كشف بمقارنة البيانات المالية للمصرف..

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الثالث كما في 2013 / 3 / 31	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2014/3/31	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	166,795	313,326	310,963	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	—	—	—	الاستثمارات
Monetary Credit	72,075	146,502	151,235	الائتمان النقدي
Debtors	25,595	28,817	26,295	المدينون
Fixed Assets	44,101	55,656	57,293	الموجودات الثابتة
Total Assets	308,565	544,301	546,186	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	136,035	339,837	246,413	حسابات جارية و ودائع
Provisions	3,312	8,688	8,760	التخصيصات
Creditors	1,381	1,273	5,201	الدائنون
Paid – up Capita	160,000	160,000	250.000	رأس المال المدفوع
Reserves	143	1,095	2,440	الاحتياطيات
	2712	1762	27,316	حساب الارباح والخسائر
Net Profits	4,982	31,647	6,055	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	308,565	544,301	546,186	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	11,680	70,074	14,592	*مجموع الايرادات
Total Expenses	6,697	38,428	8,536	*مجموع المصروفات

نـــــــوزاد الجاف يـــؤكد:
المصارف العراقية كانت حاضرة بقوة في اجتماعات منتدى "استانا"

وصف ممثل رابـطة المصارف العراقـية الخاصة في اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء نوزاد داود فتاح الجاف لقاءات الوفد العراقي مع المسؤولين ورجال الاعمال في جمهورية كازاخســـتان خلال حـــضوره منتدى"استانا" الاقـتصادي المنعقـد هناك بالمثمرة والايجابية وهي تعكس الرغبة لتنمية المصالح المشتركة انطلاقاً من كون الاقتصاد يعد ركيزة دعم لهذه المصالح.

وقـال الجاف في تصريحـات صحـافية انه ورجال الاعمال العراقـيين الذين شـــاركوا ضمن وفد اقـتصادي ومالي رفيع المســتوى رأســـــه نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس الى منتدى استانا الاقتصادي السابع والمؤتمر العالمي الثاني لمواجهـة الازمـة المالية العالمية عقـدوا لقـاءات مع نظرائهم سواء في جمهورية كازاخستان او المشاركين من الدول التي شـاركت في المنتدى تركزت على تبـــادل الافكار التي تعزز فرص نمو العلاقـات الاقـتصادية على اســس متينة ومناقشـــــــة تداعيات الازمات المالية والاقـــتصادية التي تعصف بـــدول العالم وباقـــــتصاداتها وكيفية وضع المعالجات المطلوبة لدرء الاخطار الناجمة عن ذلك.

تداعيات العولمة

ولفت الجاف الى انه في ظل العولمة نجد ان العلاقات الاقتصادية بين دول العالم اتجهت نحـو التداخل على نحـو افرز تأثيرات مهمة على صعيد اقـتصاديات العديد من دول العالم ومنها العراق الذي ادت عوامل عديدة الى ان يكون بـــــمنأى عن تداعيات هذه الازمات العالمية او يمكن القـول ان ما لحـق بـه من تأثيرات كانت محدودة وتم استيعاب نتائجها على نحـو ملحـوظ وذلك بسبـب استقـرار الموارد المالية العراقـــــــية وعدم وجود اسـتثمارات عراقـية في الخارج منوهاً الى عوامل اخرى اوردها الســـيد روز نوري شـاويس رئيس وفد العراق في كلمة القاها في المؤتمر قـال فيها انها ســاعدت على تخفيف وطأة الازمـة علـى العـراق ويمكـن لهـذه العوامل ان تشكل امكانية تسـاعد العراق في المساهمة بـدوره و من موقـعه كدولة نامية في معالجة جوانب من الازمة المالية، حـــيث يمتلك العراق قاعدة واسعة من المـــــوارد الطبـيعية والاقـتصادية والبشـــرية غنية ومتنوعة، والعراق كما تعرفون يشـكل ثالث أكبـــر إحـــتياطي عالمي من النفط، و يمتلك موارد مائية كبيرة، و اراضي زراعية واسعة مهيئة للاســـتثمار، وفيه كفاءات وخبـــرات بشرية علمية وتقنية و عملية كبيرة.

نوزاد الجاف

تنمية العلاقات مع المصارف العراقية

الجاف اكد انه خلال اللقاءات مع العديد من الوفود التي ضمت مسؤولين عن القـطاعات المصرفية والمالية جرى البحث حـول الامور التي تتصل بـتنمية العلاقـات مع المصارف العراقية وامكانية تبـادل الخبـرة معها خاصة وان القطاع الخاص في العراق باشر خـــلال السنوات الاخيرة باستنهاض دوره في عملية انعاش اقـتصاده رغم العقبـات التي تواجهه على هذا الطريق مايستلزم اتخاذ قرارات حاسمه لتشريع المزيد من القوانين التي تسهل مسـاهمته في النواحـي التي تخدم اقـتصاد البـلاد سيما وان العراق يمتلك جميع عناصر التطور الاقـتصادي والتنمية في حال توافر اجواء سياسية امنية مستقرة ومناسبة .

افكار مهمة للبنك المركزي العراقي

الجاف وجد ايضاً في مشـاركة البـنك المركزي العراقـي في الملتقـى اهمية خاصة تمثلت بـالافكار المهمة التي طرحـها نائب محـافظ البـنك المركزي العراقـي زهير علي اكبـر امام المعنيين بالقطاع الذين حضروا الملتقى حين ركز على نيل النظام المصرفي العراقـي الثقـة في الاوساط المصرفية العالمية وحيازته على مراتب متقدمة من بين المصارف العالمية مبيناً ان قيام نظام مصرفي فعال يعد من اهم عوامل نجاح عملية التنمية في العراق مشيراً الى ان مستقبل العراق الاقتصادي سيكون محـور اهتمام العالم على نحـو غير مألوف سيما وان سوق العراق اصبحـت مفتوحـة بـعد الخروج من طائلة الفصل السابع واسـتعادة العراق مكانه الطبـيعي في الساحة الدولية .

مصرف سومر التجاري

رأس المال: (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتان وخمسون مليار دينار

توضح البيانات المالية ونتائج الأعمال لمصرف سومر للربع الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ارتفاعاً واضحاً في مركزه المالي فوصل الى (٥٠٧) مليار دينار بعد أن كان في الحسابات الختامية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ (٣١٣) مليار دينار وفي نفس الفترة من العام الماضي كما في ٢٠١٣/٣/٣١ حيث كان (٢٥٦) مليار دينار ، وكما في كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف ..

نحن نهدف بشكل مستمر لتلبية احتياجات عملائنا ،و نقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المنتجات للأفراد والشركات والوكالات الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

(المبالغ مليون دينار)

Account	الربع الاول كما في 2013 / 3 / 31	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الربع الأول كما في 2014/3 /31	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	128.516	185.399	347.506	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	1.510	1.510	1.510	الاستثمارات
Monetary Credit	82.039	105.862	134.150	الائتمان النقدي
Debtors	24.563	1.122	4.735	المدينون
Fixed Assets	18.945	19.436	19.526	الموجودات الثابتة
Total Assets	255.573	313.329	507.427	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	84.232	96.679	208.667	حسابات جارية و ودائع
Provisions	51.759	6.277	7.620	التخصيصات
Creditors	5.308	13.655	30.263	الدائنون
Paid – up Capita	151.000	187.300	250.000	رأس المال المدفوع
Reserves	8.397	7.851	7.883	الاحتياطيات
Total Liabilities	255.573	313.329	507.427	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	8.989	44.490	8.348	*مجموع الايرادات
Total Expenses	7.529	42.923	5.353	*مجموع المصروفات
Net Profits	1.460	1.567	2.995	*الارباح المتحققة

أوضحت البيانات المالية ونتائج الأعمال لمصرف الشرق الأوسط للربع الأول لعام ٢٠١٤ تقدم المركز المالي للمصرف قليلاً بمقدار (٣) مليار دينار فوصل الى (٧٧٧) مليار دينار بعد أن كان في نهاية السنة الماضية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ (٧٧٤) مليار دينار ، وادناه كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف :

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الاول كما في 2013 / 3 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الفصل الاول كما في 2014/3/31	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks		422,061	361,120	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments		19,065	21,615	الاستثمارات
Monetary Credit		208,868	255,681	الائتمان النقدي
Debtors		36,724	43,396	المدينون
Fixed Assets		87,462	95,278	الموجودات الثابتة
Total Assets		774,180	777,090	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts		551,856	535,967	حسابات جارية و ودائع
Provisions		3,952	16,271	التخصيصات
Creditors		15,592	15,188	الدائنون
Paid – up Capita		150,000	150,000	رأس المال المدفوع
Reserves		52,780	31,904	الاحتياطيات
Net Profits		24,468	3,292	*الارباح المتحققة
Total Liabilities		774,180	777,090	*مجموع المطلوبات
Total Incomes				*مجموع الايرادات
Total Expenses				*مجموع المصروفات

الفرع الرئيسي
العنوان - حي بابل - عرصات الهندية
م٩٢٩ - شارع ٣٠- عمارة ٦٥
ص.ب ١٠٣٧٩

يقوم المصرف بالتعامل بكافة الأنشطة المصرفية الداخلية منها والخارجية بالدينار العراقي والدولار الأميركي .
- فتح الحسابات الجارية والتوفير وقبول الودائع الثابتة (الآجل) بالعملتين العراقية والأجنبية .
- إصدار الحوالات الداخلية .
- إصدار خطابات الضمان الخارجية والداخلية ولكافة الأغراض المطلوبة
- التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية .
- التوسط في بيع وشراء الأسهم والسندات للعراقيين والمستثمرين في الخارج .
- تقديم ومنح كافة أنواع التسهيلات المصرفية المطلوبة وبضمانات مقبولة من قبل المصرف قابلة للتسييل .
- تقديم القروض لآجال مختلفة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) ولكافة القطاعات وحسب حاجة الزبون وبالعملتين المحلية والأجنبية .
- شراء الصكوك المسحوبة على فروع مصرفنا والمصارف المحلية الأخرى داخل وخارج مدينة بغداد .

الخدمات المصرفية الخارجية

- إجراء الحوالات الخارجية الصادرة والواردة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى بواسطة مراسلينا المنتشرين في الخارج .
- إستلام وارسال الحوالات بنظام الويسترن يونين (WESTERN UNION) لمعظم دول العالم.
-إصدار الإعتمادات المستندية رقم ٦٠٠ لسنة ٢٠٠٧ وقانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ والقواعد الموحدة لخطابات الضمان رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٨
-إنشاء علاقات خارجية مع المصارف الأجنبية وتطوير الموجود منها بما ينسجم ومصلحة المصرف وزبائنه ومتابعة الإتفاقيات المبرمة مع المصارف لتقديم شروط أفضل .
-إستثمار الأموال لدى مراسلينا في الخارج لشراء أسهم وحدات إستثمارية .
- تطوير أداء العاملين وذلك من خلال التدريب داخل وخارج العراق وإلحاقهم بدورات تدريبية لغرض إطلاعهم على آخر مبتكرات تكنولوجيا المصارف الحديثة .
- تحصيل مبالغ الصكوك المسحوبة على المصارف الخارجية (خارج القطر) وبالعملات الأجنبية وقيدها لحساب المستفيدين منها بالعراق .

احتفالاً بذكرى مرور ١٠ سنوات على تأسيسه
مصرف الشمال يدعم الرياضة والمواهب الشابة

احتفل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمناسبة مرور عقد كامل على تأسيسه وسط نجاحات ميزت مسيرته وكانت ثمرة الدعم الذي حصل عليه المصرف من مساهميه وثقة عملائه والجهود التي بذلها منتسبو المصرف منذ عام ٢٠٠٤ وكانت معبرة عن تواصل مجلس الادارة مع اية خطوة من شأنها تعزيز قدرات المصرف التنافسية في الساحة المصرفية العراقية.

بيد ان هناك نشاطاً شبابياً لافتاً برز خلال الفترة الاخيرة ينطوي على دلالات ذات قيمة اجتماعية وتعكس البعد الواسع للاقتصاد الاجتماعي الذي تعد المصارف الذراع المالي له وهو مايتطلع اليه مجلس الادارة للمصرف في خلق نسيج من الروابط المتكاملة والشراكة بين قطاعات المجتمع الخلاقة وكيف يجب ان تكون موارد المصرف ملبية لخدمات اوسع من القطاعات التي اعتادت المصارف تقديمها لها ويمكن القول ان ميدان الشباب والرياضة لايمكن فصله عن باقي ميادين النشاط الاجتماعي الاخرى فهو يشترك معها في السمات التي ابرزها العطاء في الحيثيات التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي فلم يعد هناك مكان لاقتصاد منعزل عن قطاعات مستفيدة من امكانات تتوافر للجميع.

في محافظة السليمانية تشاركت النوادي الرياضية فيها بالحصول على دعم مصرف الشمال والتي ابدت امتنانها لمبادرة المصرف في تقديم العون لها وعلى نحو ساعدها على تجاوز عقبات نهضتها التنافسية وامكانية الحصول على مراتب متقدمة.

واعرب رئيس نادي السليمانية سركوت حسن جلال عن اعتزازه وفخره بالمساعدة التي قدمها رئيس مجلس ادارة مصرف الشمال نوزاد داوود فتاح الجاف للنادي مشيراً الى ان ذلك ساهم كثيراً في تجاوز النادي للعديد من العقبات التي واجهت منافسات النادي الكروية مؤكداً ان مصرف الشمال اصبح عنواناً بارزاً للشراكة التي تجمعه مع قطاعات الشباب والرياضة وكذلك الحال مع نادي سرجنار ونادي نوروز اللذين يشاطران نادي السليمانية في التعبير عن شكرهما للمصرف لتقديمه الدعم لهما مؤكدين حاجة قطاعات الرياضة والشباب المستمرة لمثل هذه المبادرات التي عززها مصرف الشمال بدعمه لها.

وكان واضحاً حرص لاعبين في النوادي الرياضية لمحافظة السليمانية على ارتداء فانيلة تحمل شعار مصرف الشمال وهم يؤدون تمارينهم الرياضية استعداداً لمنافستهم الكروية.

يذكر ان جدران كاليري محمد سهيل عبد الحسن الكائن وسط مدينة الحلة تحتوي على العشرات من اللوحات ذات الموضوعات المتباينة ابدعت فيها ريشة فنان موهوب وكانت محطة اعجاب من قبل الزائرين الذين عبروا عن تقديرهم للفنان الواعد الذي يشعرنا بثقة عالية بقدرته على التعبير عن نفسه رغم حداثة مسيرته فهو من مواليد عام ٢٠٠٠ وطالب في الصف الثاني المتوسط فيما عد الفنان الموهوب مكرمه مجلس ادارة مصرف الشمال ودعمه المادي له تحمل ابعاداً اعتبارية ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمسيرته الفنية كما اعتبر زائرون لمرسم محمد سهيل عبد الحسن اثناء احتفالية نظمها المصرف بالمناسبة الدعم الذي ناله الفنان عبد الحسن هو تكريم لكل فناني المحافظة.

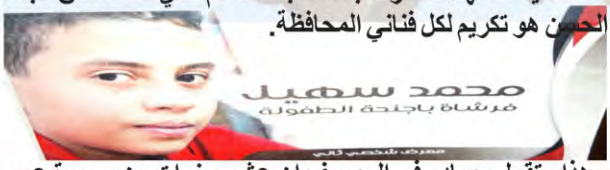

هذا وتقول مصادر في المصرف ان عشر سنوات من مسيرة عمر المصرف تشير الى ثبات نجاح ادارة المصرف في الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة التي تميز بها المصرف باستمرار ونمو النتائج المتحققة في كافة نشاطاته وحرصه المستمر في تقديم افضل المنتجات المصرفية عبر جميع وحداته وفروعه مما ساعد المصرف على الارتقاء بمكانته في الساحة المصرفية العراقية ليكون في مقدمة المصارف من حيث النتائج المتحققة والصورة الايجابية التي يتحلى بها على صعيد القطاع.

وتضيف ذات المصادر ان تدشين مصرف الشمال عامه الحادي عشر يضع على عاتقه جهداً مضافاً في اطار تفعيل مفهوم دوره في الالتزام بالرؤية الجديدة لبرامج التحديث المصرفي واعتماد التكنولوجيا بحيث تشكل ثقافة عمل لدى الملاكات المصرفية فيه كجزء من ستراتيجية تطوير الموارد البشرية.

الادارة العامة
والفرع الرئيسي
بغداد - ساحة الفتح - العلوية
محلة ٩٠٤ - شارع ١١ - مبنى ٦٠
ceo@northbankiq.com
www.northbankiq.com

في خطوة جديدة ولتطوير العلاقات مع البنوك الاجنبية ، فقد افتتح المصرف خطاً إئتمانياً خاصاً بالاعتمادات المستندية مع كل دول العالم .

ويعلن المصرف عن استعداده لفتح الاعتمادات المستندية بمختلف انواعها وبتأمينات وعمولات منخفضة تضاهي النسب لدى البنوك العالمية ومع جميع دول العالم.

الخدمات المصرفية المقدمة

- فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيراد الخارجي
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- منح القروض لشراء السيارات وبأقساط مريحة
- بيع وشراء العملات الاجنبية وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي
- اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية
- خدمة متميزة في التحويل الخارجي ولكافة انحاء العالم من خلال استخدام منظومة (SWIFT)
- فتح الحسابات الجارية بكافة العملات للافراد والشركات
- قبول الودائع (حسابات التوفير والودائع الثابتة) بالدينار العراقي والعملات الاجنبية
- منح الائتمانات المصرفية بكافة انواعها (القروض والتسهيلات) المصرفية بالدينار العراقي والدولار الامريكي
- تداول الاسهم من خلال شركة الدولي المتحد للوساطة

الادارة العامة والفرع الرئيسي

بغداد - حي الوحدة - ساحة الواثق

www.unitedbank-iq.net

ملاحظات حول مؤشرات كفاءة الأداء للمصارف الخاصة العراقية لعام ٢٠١٣

مجلة المصارف العراقية) تنشر ملاحظات الخبير المصرفي الاستاذ الشماع عملاً بحرية الرأي والفكر

محمد صالح الشماع
خبير مصرفي

نشرت كل من مجلة " المصارف العراقية " التي تصدرها (رابطة المصارف الخاصة في العراق) في العدد (٩) مايس ٢٠١٤ ومجلة " الحوار " التي يصدرها معهد التقدم للسياسات الإنمائية في العدد الواحد والأربعون - آيار ٢٠١٤ بحثاً للأخ الأستاذ سمير عباس النصيري - المدير التنفيذي الأقدم في مصرف الخليج التجاري بعنوان (مؤشرات كفاءة الأداء للمصارف الخاصة العراقية لعام ٢٠١٣) في ضوء التحليل المالي للبيانات المالية للمصارف الخاصة لعام ٢٠١٣ البالغة (٢٥) مصرفاً وإستناداً إلى تقارير الإفصاح الصادرة عنها .

وقد قسم الباحث المصارف إلى قسمين تبعاً لحجم رأس المال ، حيث بلغ عددها (٩) مصارف يتراوح رأسمال كل منها ما بين (٢٥٠ - ٣٠٠) مليار دينار و(١٦) مصرفاً رأسمال كل منها أقل من (٢٥٠) مليار دينار .

ومع تقديري للجهد المبذول في إعدادها، فإن لي بهذا الصدد الملاحظات والتصويبات الآتية :-

أولاً - إستند البحث على معايير قياس كفاءة الأداء المعتمدة لستة أنواع من النسب المئوية هي:-

١ . نسبة الربحية .
٢ . نسبة العائد على مجموع الموجودات
٣ . نسب توظيف الأموال .
٤ . نسب كلف النشاط .
٥ . نسبة السيولة .
٦ . نسبة الرافعة المالية .

لكن البحث إقتصر على ثلاث نسب هي : نسبة الربحية - نسبة العائد على مجموع الموجودات - نسبة السيولة) . أي أن قياس كفاءة الأداء لم يستند على جميع المعايير التي إختارها البحث .

ثانياً - أ . ورد في الجدول رقم (١) إحتلال مصرف الخليج المرتبة الثالثة في مجموع الموجودات ، وهذا غير صحيح لأن ما جاء في الجدول يضعه في المرتبة الرابعة كما يأتي:-

(بغداد) ١٧٣٠,٢٢٩ مليون دينار - الشمال ١,٦٠٨,٦٣٣ مليون دينار - كوردستان ١,٠٧٧,٠١٩ مليون دينار - الخليج ٧٩٢,٢٤٨ مليون دينار) .

ب. كما ذكر أن مصرف الخليج في المرتبة الثالثة في النقد . ولا يوجد حقل للنقد أو (السيولة النقدية) في الجدول المذكور .

حـ. وفي نفس التحليل أن مصرف الخليج في المرتبة الثالثة في الإئتمان النقدي ، والأصح أنه في المرتبة الرابعة ، لأن الترتيب كما يأتي (المتحد ٥٣٧,٨٢٩ مليون دينار - الشمال ٤٨٩,٦٣٧ مليون دينار - الوطني ٣٦١,١٦٣ مليون دينار - الخليج ٢٨٦,٥٧٤ مليون دينار) .

د. جاء في تحليل الجدول تصدُر مصرف الشمال المرتبة الأولى في مجموع الإيرادات والإئتمان التعهدي والنقدي . في حين أن الإئتمان التعهدي غير مذكور في الجدول .

هـ. أغفل البحث صدارة المصرف المتحد للإئتمان النقدي البالغ عنده ٥٣٧,٨٢٩ مليون دينار وأعطاها الى مصرف الشمال الذي إئتمانه النقدي ٤٨٩,٦٣٧ مليون دينار .

و. جاء في الجدول رقم (١) أن مجموع مصروفات مصرف بغداد ٤٦,٤٤٣ مليون دينار والصحيح هو ٤٦,٤٦٠ دينار الوارد في كراس البيانات المالية للمصرف وفي حساباته الختامية ، وبذلك تكون الأرباح المتحققة لهذا المصرف ٣٨,٧٩٧ مليون دينار وليست ٣٨,٨١٤ دينار المذكورة في الجدول .

ز. في الجدول أعلاه مجموع إيرادات مصرف المنصور ٨,١٢٢ مليون دينار ومجموع مصروفاته ٢,٣٢٠ مليون دينار والأرباح المتحققة ٣٠,٠٠٠ مليون دينار ، وهذا خطأ موضوعي صريح وواضح من النظرة الأولى ولا يحتاج إلى تعليق، علماً بأن مجموع إيرادات المصرف المنشورة ٣٨,٣٨٤ مليون دينار (وليس ٨,١٢٢ مليون دينار) ومجموع مصروفاته ٨,٣٨٣ مليون دينار (وليس ٢,٣٢٠ مليون دينار) ، فلو إعتنى الجدول بأضافة حقل أفقي لمجموع حقوله العمودية لاكتشف الخطأ.

ثالثاً - إقتصر الجدول رقم (٤) في البحث المنشور في مجلة " حوار " المتعلق بنسبة الرافعة المالية على ذكر ستة مصارف بدلاً من تسعة دون توضيح أو تبرير . وجاء السطر الأول من الصفحة (١١٠) للمجلة بخصوص مصرف الإستثمار في حين هو تابع للصفحة رقم (١٠٨) . وأن الجدول رقم (٦) بشأن نسبة الربحية والجدول رقم (٧) بخصوص نسبة العائد على الموجودات حلّ أحدهما محل الآخر .

رابعاً - وضع الجدول رقم (٦) نسبة ربحية مصرف دار السلام للإستثمار البالغة ١٣% ما بين نسبة مصرف الإستثمار العراقي ١٨% ونسبة المصرف العراقي الإسلامي ١٧% ، بدلاً من وضعها بين نسبة مصرف الشرق الأوسط ١٦% ونسبة مصرف الأهلي العراقي ١١% .

خامساً - لم يطبع عنوان لنسبة الرافعة المالية فوق جدول رقم (٨) في صفحة (٣٣) من مجلة (المصارف العراقية).

سادساً - لم أراجع أرقام المبالغ في جداول البحث لعدم توفر الوقت ، ولكن وجدتُ عن طريق الصدفة أن إجمالي موجودات مصرف بغداد الوارد في كراس بياناته الفصلية المنشورة يبلغ ١,٧٦٤,٩٠٤ مليون دينار ، في حين ورد في جدول رقم (١) من البحث أنه ١,٧٣٠,٢٢٩ مليون دينار ، مما يستوجب مراجعة جميع الأرقام التي إحتوتها جداول البحث لوجود شك في صحتها وبالتالي في صحة النتائج التي تم التوصل اليها.

محمد صالح الشماع
alshammaa@yahoo.com

((الخبير الاجنبي))

جمع وأعداد
محمود البرزنجي
خبير مصرفي

ان وجود الخبير الاجنبي ربما يسهم في رفد العمل المؤسسي بافكار جديدة ونافعة، استقاها من بيئة عمله الاصلي ، وربما يفتح للمؤسسة التي تستقدمه نوافذ جديدة ، واسواق وأدوات لم يكن لتصل اليها بعملها بشكل اعتيادي ، وفي المقابل ربما تكون الافكار التي يجلبها الخبير الاجنبي من الخارج لايمكن تطبيقها على ارض مختلفة ، وبالتالي فأن الحلول المقدمة ليست بالضرورة فاعلة اذا لم يتم التعرف على بيئة صالحة للتطبيق .

عليه لا بد ان نحرص على آليه الاختيار اذ انه قبل اختيار هذا الخبير لا بد من المعرفة التامة بتأريخه العلمي ، وبالانجازات التي قدمها الى مؤسسته او مؤسساته التي عمل فيها ، وهل يستطيع ان ينقل خبراته الى الآخرين ام لا وهل سيتم التعاقد معه الى فترة زمنية محددة ، وأن ينقل تجاربه الى الموظفين في هذه المؤسسة التي تجلبه ، وتكون فترة تواجده فيها فترة مؤقتة، وان عقده يرتبط بشكل اساسي بالاستفادة التي نقلها الى بقية الموظفين من ابناء الوطن او المنطقة ، الى جانب الانجازات التي حققها للمؤسسة ذاتها في مجال عمله الذي استقدم من بلده ليؤديه ، وان المؤسسات المالية الاسلامية لا تزال تحتاج الى الانتقاء المتميز من الخبراء الاجانب ، في الجوانب النظرية والتطبيقية ، شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات المالية ، على ما لها من خصوصية في بعض النواحي من اعمالها ، فهناك شروط عالمية لادارة وتنمية المؤسسات المالية ، سواء كانت إسلامية او تقليدية ، وهذا الامر له قواعده التي تحتاج الى التعديل والتطوير بما يتلائم مع طبيعة الاعمال التي تمارسها المؤسسات المالية الاسلامية.

انني أؤيد بأن تكون الاولوية في التوظيف للخبير المحلي اولاً ومن ثم الخبير الاجنبي الا عندما يصعب الامر في ايجاد الخبير المحلي المتساوي معه في الكفاءة والخبرة وخاصة من مواطني البلد الذي يعمل فيه المصرف او المؤسسة المالية وان الامر يرجع في النهاية الى تقدير إدارة المؤسسة ذاتها ومدى حاجتها الى توظيف هذا الموظف او ذاك..

آفاق صناعة الطاقة المتجددة في العراق

عرض: المهندس عامر عيسى الجواهري
الاستشاري في التنمية الصناعية والاستثمار

عامر عيسى الجواهري

هذا التوجه ليس بالجديد في العراق فقد تبناه مجلس البحث العلمي نهاية السبعينيات وتم إنشاء مركز بحوث الطاقة الشمسية والبيت الشمسي في مجمع الجادرية وكانت توجد أفكار مشاريع لانشاء مراكز لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية للأغراض الزراعية ومراكز توطين البدو والرعاة والوحدات العسكرية لكن للحروب والسياسات المرتبطة بها نتائج في ايقاف كل شيء .

وتطرقت لذلك الآن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة التي أطلقتها هيئة المستشارين في مجلس الوزراء حزيران ٢٠١٣وقد اشتملت على التوجه لتركيب محطات هجينة تعتمد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لانتاج الكهرباء بمقدار ٧٥ ميكاواط عام ٢٠١٥ و ٤٩٠ ميكاواط عام ٢٠٢٠ و ١٧٠٠ ميكاواط عام ٢٠٣٠ وبأن يتم تشكيل فريق مهمات للطاقة المتجددة ومباشرته بالعمل وضمن ذلك تأسيس مركز الطاقة والبيئة.

على المدى القصير سيتم توفير الكهرباء لخدمة مواقع نائية دون ربطها بالشبكة الكهربائية، وعلى المديات المتوسط والطويل سيتم ربطها بالشبكة. رغم المساحات الشاسعة المشمسة التي تتيح انتاج الكهرباء وبالرغم من ارتفاع كلفة الوحدة الكهربائية المنتجة بالوقت الحاضر إنما من الأهمية القصوى المباشرة والتوسع فيها للترويج والدعم والتوسع بهذه الصناعة وزج مراكز البحوث والقطاع الخاص ورواد العلم واصحاب المشاريع الريادية فيها حيث أن التطور التكنولوجي وتوطين هذه الصناعة والابحاث المرادفة متوقع أن يؤديان الى انخفاض تكاليف انتاج الوحدة الكهربائية. هنا يأتي دور المباشرة العملية لفريق مهمات الطاقة المتجددة لمهامه ومن الضروري مشاركة القطاع الخاص في تشكيلته.

أما موضوع الاستفادة من الطاقة الكهرومائية فان امكانية توفيرها محدود جدا من الناحية العملية بسبب وضع المياه وتلكؤ مشاريع السدود ومحدوديتها عدا المشاريع المستقبلية في كردستان على المدى الطويل مع الحاجة الى منظومة النقل الكهربائية.

لا يخفى ان مشاريع الطاقة المتجددة ستتيح الفرص بشكل متزايد أمام القطاع الخاص للمشاركة في نشاطاتها.

بدأ التفكير مؤخرا بادخال مشاريع الطاقة المتجددة متأخرين عن دول الجوار والعالم لذا فالاهم الآن هو جدية وسرعة وعلمية ومنهجية التحرك بتشكيل الهيئة العراقية للطاقة المتجددة ضمن التغييرات الهيكلية لوزارة الكهرباء، المقترحة في الاستراتيجية، لتتولى المسؤولية على النطاق العملي لإعداد السياسات وتنفيذ المشاريع والترويج لهذا التوجه وممارسة أعمالها باسرع وقت.

نوصي بالتمثيل الرسمي لمؤسسات القطاع الخاص في مجلس ادارة الهيئة اضافة الى وزارات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي ومراكز البحوث فيها.

إمكانيات تخفيض المصروفات الحكومية لمواجهة عجز الموازنة والتضخم

(الجزء الاول)

إعداد: د. محسن علي حسن
ph.d,Economics
UniversityCollege of Wales
u.k

د. محسن علي حسن
المدير المفوض
لمصرف التعاون الاسلامي

- المقدمة

هناك براهين قوية على ان الاقتصاد كلما ينمو كلما تكون هناك حاجة الى نفقات عامة اكثر، وكلما يزداد الدخل الفردي كلما تقل الحاجة الى انواع معينة من النفقات.

ولكن على الجانب الاخر هناك براهين اخرى تؤكد على ان قرارات الانفاق تكون اكثر كفاءة واقتصادية اذا مورست من قبل القطاع الخاص، وان الحرية الفردية تكون مضمونة اكثر كلما كان حجم النفقات العامة محدوداً، وان تقليص حجم الموازنة يساعد في تجنب الضغوط التضخمية، وبالتالي فان الاعتماد على النفقات العامة يجب ان يكون بحده الادنى، واذن ليس من الصعب ادراك مدى الاهتمام الواسع الذي تحظى به المسائل المتعلقة بزيادة او تخفيض النفقات العامة للدولة.

فاذا كانت النفقات العامة تمتص نسبة كبيرة من الدخل القومي فانها تمنح الحكومة سلطات واسعة للتحرك على مفاصل السياسة الاقتصادية، بيد ان تمويل هذه النفقات المتزايدة له مخاطر عميقة بالنسبة للسياسة النقدية واعباء مباشرة على التضخم خاصة اذا كان النظام الضريبي يعاني من عيوب ونواقص كثيرة، وانتشار البيروقراطية وتدني مستوى الاداء في الادارات الحكومية.

- حجم النفقات العامة

لغرض قياس حجم النفقات العامة او القطاع العام (نفقات الحكومة المركزية والحكومة المحلية والمؤسسات العامة) يمكن استعمال معايير متعددة: حصة العاملين في القطاع العام من قوة العمل، حصة الايرادات العامة(حصة الضرائب) من الدخل القومي، حصة النفقات العامة من الدخل القومي. فالقطاع العام باعتباره منظمة مستقلة، يبدو انه اكبر مستخدم للقوى العاملة في العراق حيث تشكل نسبة العاملين فيه ٢٠% من قوة العمل حسب اخر تعداد للسكان، وبالتالي فان تاثيره لايمكن تجاهله على مستوى الاجور والانتاجية والاستثمار في النظام الاقتصادي. اما المعيار المتعلق بحصة الضرائب من الناتج المحلي الاجمالي فرغم اهميته في البلدان التي تعتمد على الايرادات الضريبية في تمويل الجزء الاكبر من موازناته، الا انه ليس كذلك بالنسبة للعراق الذي يعتمد على الايرادات النفطية في تغطية اكثر من ٨٠% من المصروفات العامة.

وعليه فان حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي تبدو انها المعيار الاكثر ملائمة وشيوعاً ليس فقط في العراق وانما في عدد كبير من بلدان العالم، ومنذ بداية القرن العشرين كان مجموع النفقات الحكومية يتزايد باستمرار في جميع دول العالم سواء احتسبت بالقيمة المطلقة او كنسبة من الدخل القومي، فتشير البيانات الى ان نسبة النفقات الحكومية الى الدخل القومي في العراق كانت في ارتفاع مستمر خلال معظم السنوات وقد تصل الى اكثر من ٥٠% في بعض السنين وبالتالي فان الاهمية النسبية لحصة الحكومة في مجموع الاقتصاد لاتقل شأناً عنها في البلدان المتقدمة، مما يعني ان اكثر من نصف الدخل القومي ينفق من قبل الحكومة على اغراضها التخصيصية والتوزيعية، ويلاحظ ان معدل النمو في مجموع النفقات العامة كان يتجاوز معدل النمو في الدخل القومي، وخلال نصف قرن صدرت عشرات الدراسات التطبيقية لاختبار هذه الفرضية والتجربة في العراق اثبتت ايضا ان المرونة الدخلية للنفقات العامة كانت تتجاوز الواحد بكثير وهي تتشابه بما لايقبل الشك مع مرونة الطلب الدخلية لسلع الاستهلاك الكمالية.

ويبدو ان اعتماد العراق على الايرادات النفطية المتزايدة كان وراء النمو المتصاعد للنفقات العامة والتي كانت تبلغ ذروتها خلال فترات الحروب، وحتى بعد انتهاء فترات الحروب فان هذه النفقات وان كانت تنخفض قليلا الا انها لاتعود الى مستوياتها التي كانت سائدة قبل الحرب.

- تخصيص النفقات العامة

هناك عدد من الدول اعتمدت فيها التنمية الاقتصادية كليا على القطاع العام والعراق ليس استثناء.

الا ان هذه السياسة لم يحالفها نجاح كبير في توفير الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي المستدام طويل الاجل، وقد تعود اسباب ذلك للسياسة الاقتصادية الحكومية التي لم تكن تهتم كثيرا للترشيد الاقتصادي طويل الاجل من اجل المصالح الاقتصادية قصيرة الاجل للقوى الحاكمة ،وربما كانت هذه السياسة تتاثر بعاملين الاول هو، وكما اشير اعلاه، الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية باعتبارها اهم المصادر المالية للحكومة والذي اثر بدوره على التركيبة السياسية للمجتمع العراقي، والثاني هو صنع القرار بالنسبة لتخصيص المصادر بين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية بالقدر الذي يؤمن الدعم الاقتصادي والاستقرار السياسي للسلطة الحاكمة. وتوضح هذه الحقائق ان المشاكل الاقتصادية يمكن تحليلها ولو ظاهريا في ضوء البيئة السياسية.

وهذا يصح تماما خاصة بالنسبة لتحليل مصروفات دوائر الحكومة والمؤسسات العامة طالما ان القرارات التي تتخذها هذه المؤسسات عرضة للتدقيق والمحاسبة من قبل البرلمان، واذن فالمصادر المخصصة للقطاع العام مع تجاهل دور القطاع الخاص تتحدد بالعملية السياسية لعدم وجود آلية السوق التي يستطيع بها المواطنون التعبير عن تفضيلاتهم بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الجماعي، ويبدو ان آلية السوق ليس بالعراق فقط وانما في كثير من البلدان الاخرى تعمل بظروف تختلف عن البلدان المتقدمة، فالحوافز السعرية المختلفة الناشئة عن شروط العرض والطلب للسلع والخدمات عادة ما تواجه عوامل معوقة مثل النقص في وسائل الاتصالات المتطورة، والعادات والتقاليد وغيرها.

ولهذه الاسباب و غيرها يحتل القطاع العام موقع الريادة لعملية التنمية الاقتصادية و التاثير على نمطها من خلال السياسات الانفاقية .

ويمكن للموازنة الحكومية في البداية ان تساعد في كسر حلقة الفقر المفرغة من خلال تحفيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية ، و هكذا فان الاستثمار في قطاعات معينة كالتعليم و الصحة و النقل و غيرها غالبا ما يتركز في مجال الاستثمار الاجتماعي و الذي يصبح فيما بعد راس الحربة لسياسة الموازنة .

وتفيد المعلومات المتيسرة حول هيكل النفقات الحكومية في العراق مقارنة مع بعض الدول المتقدمة و النامية ان الحصة الاكبر كانت للنفقات الجارية في جميع تلك البلدان ، بينما النفقات الراسمالية كانت تمثل النسبة الاوطىء من المصروفات العامة .

وتبلغ هذه النسبة حوالى ٥% في الدول المتقدمة بينما تبلغ ١٨% في ماليزيا .

اما في البرازيل فان النفقات الرأسمالية تؤلف حوالي ٤% بسبب ان معظم نفقاتها تذهب لتسديد فوائد الديون شأنها في ذلك شأن معظم دول امريكا اللاتينية المدينة .

ولكن مايلفت النظر هو التغير في توجيه الاستثمارات العامة في العراق ، حيث ان حصتها تضاعفت خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٠ .

ورغم ان حصتها المخططة في موازنة ٢٠٠٨ هي اقل مما كانت عليها عام ١٩٨٠ ، الا انها تبقى تشكل نسبة هامة من المصروفات العامة للحكومة .

ويلاحظ ايضاً فيما يخص العراق ، ان هناك تغيرات هامة حصلت على المكونات الاقتصادية الرئيسية للنفقات العامة . فبينما كانت الاجور والرواتب عام ١٩٥٠ تشكل حوالي نصف النفقات العامة للموازنة انخفضت الى ١١% عام ١٩٨٠ لكنها ارتفعت مجدداً لتؤلف حوالي ٢١% عام ٢٠٠٨ ، وكان لانخفاض حصة الاجور والرواتب دلالة واضحة على ان العاملين في دوائر الدولة لم يعوضوا بما فيه الكفاية عن الارتفاع في تكاليف المعيشة مما كان له آثاراً ضارة على كفائتهم ونزاهتهم .

وتشير هذه الحقائق الى ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المصروفات لغرض اجتذاب الكفاءات القادرة على حل المشاكل الهامة التي يحتمل ان تواجهها دوائر الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ خططها الاستثمارية للسنوات المقبلة .

اما الانفاق على شراء السلع والخدمات فكان يشكل نسبة ٣٣% من مجموع النفقات عام ١٩٥٠ ، بينما المدفوعات التحويلية (رواتب التقاعد والضمان الاجتماعي والدعم وفوائد الديون والاعانات والمنح) كانت نسبتها الاوطىء.

ورغم ان هذه المدفوعات ازدادت قليلاً عام ١٩٨٠ الا ان الانفاق على شراء السلع والخدمات كان يستنفذ اكثر من ثلاثة ارباع الموازنة .

وتشير هذه الزيادة الكبيرة في الانفاق على شراء السلع والخدمات عام ١٩٨٠ الى نية الحكومة بتوسيع الخدمات العامة ذات الطبيعة الاستهلاكية والتي تتطلب توسيع دوائر الحكومة مع كل مارافقها من اخطاء وتبذير خاصة بالنسبة لتشييد المباني الضخمة ذات الزخارف الثمينة والاسراف في مصروفات البعثات الدبلوماسية وغير ذلك.

ويبدو ان هناك تناوباً واضحاً بين كل من الانفاق على شراء السلع والخدمات والنفقات التحويلية ، فبعد ان كانت النفقات التحويلية تؤلف نسبة ٥% من موازنة عام ١٩٨٠ ، ارتفعت الى اكثر من ٣٠% من النفقات المخططة لموازنة ٢٠٠٨ وذلك على حساب الانخفاض في حصة شراء السلع والخدمات من حوالي ٤٩% الى ١٤% خلال السنتين المذكورتين .

- محددات النفقات العامة

ان قدرة الحكومة على الصرف تتحدد بعدد من العوامل وخاصة القيد الايرادي.

وآخذا بنظر الحساب هذا القيد ، فان تخصيص المصادر بين الاحتياجات المتنافسة تخضع بصورة كبيرة لقرارات سياسية. فعلى مدى اكثر من نصف قرن كانت النفقات الراسمالية تزداد بنسبة تفوق كثيرا الزيادة في النفقات الجارية بالاسعار الثابتة.

وبينما كانت النفقات الجارية تتمتع بحصة الاسد من مجموع النفقات العامة كانت النفقات الراسمالية تاتي بالمرتبة الثانية من حيث الاهمية .

وتعكس هذه النسبة الواطئة للنفقات الراسمالية حساسيتها للتغيرات في الايرادات النفطية والعلاقات السياسية بين العراق والمجهزين الاجانب للتكنلوجيا المتقدمة، بالاضافة الى الاختناقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الاستثمارية خاصة النقص في نظام النقل والقوى العاملة الماهرة.

اما بالنسبة لتوزيع النفقات العامة بين الوظائف المتنافسة فان قطاع الامن والدفاع يمتص اكثر من ٣٠ % من مجموع النفقات، وهذه النسبة لم تتعرض الى كثير من التقلبات منذ تاسيس الدولة العراقية كما هو الحال بالنسبة للوظائف الاخرى خاصة الخدمات الاقتصادية .

وهذا يعني ان الانفاق على الدفاع كان اقل تاثرا بالقيد الايرادي ويتحدد بصورة واسعة بالعوامل السياسية . وبينما كانت الوظائف الاقتصادية للنفقات العامة تتعرض للتقلبات وفقاً للتغيرات في النقد الاجنبي ، فان الصرف على الخدمات الاجتماعية كان يتمتع باستقرار نسبي ويتحدد بعوامل اخرى من بينها العوامل الديموغرافية .

الجزء الثاني في العدد القادم

مصرف الائتمان العراقي

أسس مصرف الائتمان العراقي أصلا في سنة ١٩٩٨ من قبل عدد من الأشخاص من العائلات العراقية التجارية العريقة وبرأس مال بلغ ٢٠٠ مليون دينار عراقي قبل أن يدرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في سنة ٢٠٠٤. كان بنك الكويت الوطني أحد البنوك الثلاثة التي منحت ترخيصا للعمل في العراق، وكان بعد ذلك أول بنك ينجز عملية شراء أحد المصارف العراقية. وفي سنة ٢٠٠٥، استحوذ بنك الكويت الوطني على حصة تبلغ ٧٥% من رأس مال مصرف الائتمان العراقي، وقام بنك الكويت الوطني بزيادة رأس مال هذا المصرف وساعد على تطويره ودعمه ليصبح أحد أبرز المصارف الخاصة في العراق.

الحساب الجاري

حساب تحت الطلب حيث يمكنك إيداع وسحب الأموال في أي وقت. يسمح هذا الحساب أيضا بإمكانية إصدار دفاتر الصكوك ويزودك ببطاقة جهاز صراف آلي (فيزا الكترون VISA Debit) ، ولديك خيار أن يكون حسابك بالدينار العراقي أو الدولار الأميركي أو كليهما، علما بأن الحد الأدنى للرصيد الافتتاحي لهذا الحساب هو ١،٠٠٠،٠٠٠ دينار عراقي أو ١،٠٠٠ دولار أميركي.

بإمكانك استخدام البطاقة محليا أو في الخارج لشراء البضائع أو الخدمات.

بطاقة فيزا إلكترون تسمح لك أيضا بسحب المبالغ النقدية من أي جهاز صراف آلي يحمل شعار فيزا إلكترون في حدود مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ دينار عراقي لكل معاملة / يوم. جي النقر على السهم الأحمر أدناه واختيار مدينة من القائمة.

بطاقة فيزا إلكترون

بطاقة فيزا إلكترون مرتبطة بشكل مباشر بحسابك لدى مصرف الائتمان العراقي وتسمح لك بالوصول إلى أموالك على مدار الساعة.

أجهزة الصراف الآلي

تتكون شبكة أجهزة الصراف الآلي الحالية من أربعة عشر جهاز متوفره في كل فرع من أفرع مصرف الائتمان العراقي.

تشير البيانات المالية ونتائج الاعمال للمصرف / الربع الاول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) لارتفاع المركز المالي الذي وصل الى (٦٥٦) مليار دينار بعد أن كان في نهاية العام السابق كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ (٦٠٣) مليار دينار بسبب زيادة الموجود النقدي ، وادناه كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف :

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الاول كما في 2013 / 3 / 31	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الفصل الاول كما في 2014/3/31	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks		196,655	283,310	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments		391,570	358,780	الاستثمارات
Monetary Credit		2,532	1,695	الائتمان النقدي
Debtors		9,332	9,176	المدينون
Fixed Assets		2,907	2,784	الموجودات الثابتة
Total Assets		602,996	655,745	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts		380,530	349,042	حسابات جارية و ودائع
Provisions		13,105	13,605	التخصيصات
Creditors		12,281	13,588	الدائنون
Paid – up Capita		150,000	250,000	رأس المال المدفوع
Reserves		47,080	13,333	الاحتياطيات
Net Profits		13,746	2,431	*الارباح المتحققة
Total Liabilities		602,996	655,745	*مجموع المطلوبات
Total Incomes				*مجموع الايرادات
Total Expenses				*مجموع المصروفات

بغداد ـ حي السعدون
شارع السعدون
عمارة العلوية
HadeelHadi@nbk.com

التكنولوجيا المتقدمة تسهم في تنمية وتطوير المصارف

لفت عدد من المختصين بالشـــأن المصرفي الى اهمية التوجه صوب الانظمة المصرفية العالمية والعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة والآمنة التي تعتمدها البنوك الدولية لخلق قطاع مصرفي يتناسب وحجم العمل المحلي وفي بلد يملك ميزانية مالية متصاعدة تتجاوز ١٣٨ ترليون دينار.

المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة في العراق عبد العزيز الحسون قال: ان البلد بأمس الحاجة الى نظام مصرفي متطور وآمن في ظل امتلاك ميزانية مالية سنوية بهذه الضخامة وبارتفاع مستمر وكذلك اذا نظرنا الى حجم العمل المستقبلي في العراق والحاجة الى مشاريع استثمارية كبيرة تحتاج الى تمويل ضخم، وهذا يتطلب انظمة امنة ومتطورة تتناسب وحجم العمل المستقبلي.

عبد العزيز حسون
المدير التنفيذي
لرابطة المصارف الخاصة في العراق

واضاف في حديث لـ (الصباح): ان ما طرحته شركة مايكروسفت بالتعاون مع البنك المركزي من نسخ اصلية لانظمة مصرفية متطورة يعد فرصة ذهبية يمكن الاستفادة منها لدعم قطاعنا البنكي الخاص والوصول به الى العالمية في المنتجات التي يقدمها الى مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك لخدمة اقتصاد العائلة العراقية.

واشار الى ضرورة تبني انظمة اصلية لاتسمح بتسرب المعلومات ويمكن ان تناسب قطاعنا المصرفي الذي يتوجه لاعتماد انظمة بنكية محكمة غير قابلة للاختراق، لان العمل يتعلق بجره اموالا ضخمة داخل اقتصاد يتجه الى تفعيل جميع مفاصله.

وتابع حسون ان اعتماد التكنولوجيا المتقدمة يعزز ثقة رؤوس الاموال الاجنبية بالقطاع البنكي المحلي، حيث تجد جميع الشركات الاجنبية الراغبة في العمل في العراق تدرس واقع آليات القطاع المصرفي وما يقدمه من منتجات قبل الدخول الى ميدان العمل المحلي ، الامر الذي يتطلب من القائمين على إدارة ومتابعة هذا القطاع ضرورة مواكبة التطورات التي يشهدها قطاع المال العالمي والتي بالامكان الاستفادة منها ونقلها الى داخل البلد وتوظيفها لخدمة الاقتصاد المحلي.

اما الاكاديمي المختص بالقطاع المصرفي د. صادق راشد الشمري لفت الى اهمية تفعيل القطاع البنكي بشكل عام، حيث يتطلب الامر ضرورة النهوض بادارة المصارف من خلال اشراكهم في دورات تدريبية داخل وخارج البلد، لاسيما ان شركات عالمية ابدت استعدادها لتزويد القطاع المصرفي المحلي بأنظمة بنكية ما تتبناه المصارف العالمية.

لافتا ان البلد انقطع عن العالم لفترة طويلة شهد خلالها القطاع البنكي العالمي تطورات كثيرة وعلى شكل مراحل متعاقبة ، الامر الذي يتطلب جهودا مضاعفة من قبل القائمين على القطاع البنكي لتقليص الفجوة بين قطاعنا المصرفيو العالم.

د. صادق الشمري

الى ذلك شدد خبير الانظمة المصرفية امين الصباغ ضرورة تطوير المستوى العلمي والمعلوماتي للكوادر المصرفية بما يسهم في تقديم خدمات مصرفية حديثة وامنة للعمل تسهل من تعاملاتهم المصرفية اليومية.

وقال ان مايكروسوفت قدمت برامج وتطبيقات في مؤتمر نظم مؤخرا بالتعاون مع البنك المركزي واتحاد المصارف للمساهمة في بناء وتطوير عمل المؤسسات المصرفية اضافة الى التقنية التي تكتسبها البنوك من خلال استخدام البرامج بصورة صحيحة وامنة ومرخصة للحد من المشاكل التي تعطل من عمل المصارف نتيجة استخدام البرامج المقرصنة .

وزاد قائلا ان التطور التكنولوجي اصبح احد العوامل الرئيسة للنمو في القطاع البنكي لذا لابد من التركيز على التكنولوجيا المتقدمة وكيفية تطور النظم المصرفية في البلد .

كما يفضل ان تبنى شركات مع مؤسسات مصرفية عالمية لتزويدهم بجميع الاستثمارات والخدمات التي ترتقي بالعمل المصرفي معتمدين على معايير الخدمة الالكترونية الدولية.

(نقلا عن صحيفة الصباح)

رؤية تحليلية
المصارف التجارية والديون المتعثرة

ياسر المتولي

تقف اغلب المصارف التجارية حكومية كانت ام اهلية عاجزة عن معالجة ديونها المتعثرة والتي اعاقت النمو المصرفي والاقتصادي على حد سواء ، ففيما تمكنت المصارف الخاصة من حسم امرها بوضع شروط اقراض مشددة رغم انها طريقة غير فاعلة في ممارسة النشاط الاقراضي الاانها تمكنت من الحفاظ على اليات السداد بعد ان اكتوت بنار الديون القديمة قبل العام ٢٠٠٣ فيما بقيت الحكومية تئن من سداد ديونها.

ما الحل؟

بقيت التمنيات لدى الغالبية العظمى من المواطنين بالحصول على اعفاءات وتسقيط للديون، وهذه الثقافة مكرسة لديهم، ومع اننا لسنا ضد المواطن وتمنياته حيث انها باقية بذمته حسب القانون النافذ ،لكننا نحسب الخسارة التي يتعرض لها جراء الانتظار وكذلك عزوف المصارف عن اطلاق السلف والقروض التي هي المحرك الاساس لحركة دوران رأس المال.

الغريب ان سلف الـ (١٠٠) راتب والتي تجاوزت اقيامها (٩ترليون دينار) ، بحسب مصادر رسمية، تعثر سدادها رغم ان ضماناتها مكفولة برواتب المستفيدين مادفع المصارف الى ايقافها.

وهنا عند دراسة كلفة الفرصة ستجد كم هي الخسارة التي يتعرض لها الاقتصاد وعملية التنمية ، في هذه الاثناء هناك شريحة واسعة تنتظر دورها للاستفادة من هذه السلف فهل ستعمل ادارات المصارف على استعادة ديونها لاطلاقها لشريحة منتظرة ؟

مع هذا المشهد ، يطلب من المصارف الخاصة الدخول في مثل هذه القروض والسؤال الذي يطرح نفسه هو اذا كانت المصارف الحكومية غير قادرة على استرجاع ديونها المتعثرة فكيف للاخرى المجازفة ؟

ليس دفاعا عن المصارف الخاصة انما اذا اردنا الاسراع في معالجة الخلل والتحديات التي تواجه اقتصادنا الوطني لابد من وضع المعالجات الفاعلة في مايخص الديون المتعثرة وتثقيف المواطن بان لاعودة للاعفاءات والاطفاء بدلا من الانتظار الممل دونما هدف وعند ذاك تكون المطالبات والدعوات للغير بالدخول في نشاطات كهذه لاغبار عليها رغم انها تشجيعية وغير ملزمة .

لذا بات من الضروري تحقيق الاصلاح المصرفي باتجاه تعزيز دوره في التنمية من خلال قوانين وتشريعات فاعلة وقادرة على تحصين القطاع المصرفي من الخسائر ولاخذ دوره في البناء والاستثمار والعمل على خلق ثقافة الاقراض الجديدة التي لاتحتمل الاعفاءات وتسقيط الديون بدلا من حل الخطا بخطأ الانتظار غير المجدي ؤالنتيجة تبقى هذه الديون معلقة بذمة المقترضين حتى الممات والدليل ان لاتسقيط للقرض ويبقى بذمة المقترض، لذلك قلنا ان الانتظار ممل دونما حلول ولكن هل يعقل ان الحل بهذه الصعوبة ؟وذلك هو حال اقتصاد السوق المكفول بالدستور .

من المعروف ان وزارة المالية وقوانينها لايمكن ان يعبرها طير طائر كما يقول المثل الشعبي فماذا تنتظر لاسترجاع الديون المتعثرة خصوصا وان قرار رفع نسبة الاستقطاعات التقاعدية نفذ بسرعة وباثر رجعي كما يقول الخبراء ويدعون الى اجراء سريع لاستيفاء الاقساط وتجميعها لاطلاقها مجددا خصوصا وقد طال امد اقرار الموازنة والتي عطلت كل شيئ ومنها السلف والقروض التي يحتاجها المواطن كما تحتاجهاالتنمية .

وصاية البنك المركزي على المصارف الأهلية تثير ردود أفعال لخبراء اقتصاد

ثار إعلان البنك المركزي العراقي فرض الوصاية على مصرف الاقتصاد للتمويل والاستثمار ردود أفعال غاضبة لخبراء اقتصاد ، ففي وقت انتقد البعض عدم وجود قانون ينظم عمل المصارف في العراق، تساءل آخرون عن مصير خطابات الضمان والاعتمادات التي أصدرها هذا المصرف.؟

فيما يشير البعض الآخر الى ان هذا الإجراء سيجعل ثقة المواطن والمستثمر ضعيفة بالنظام المصرفي العراقي بشكل عام، الأمر الذي سيجعل القطاع الخاص مشلولا بالكامل.

ووضع البنك المركزي العراقي، الأربعاء ٢٠١٤/٦/٤، مصرف الاقتصاد للاستثمار تحت الوصاية، وفيما لفت الى حرصه للنهوض بالمصرف وحماية زبائنه.

ويرى الخبير الاقتصادي حسن الأسدي، ان المشكلة اننا في العراق لا يوجد لدينا قانون ينظم عمل المصارف سواء كانت حكومية او قطاع خاص، فالمصارف الأهلية تعمل الان بدون قانون، حتى ان البنك المركزي لا يسمح للاستثمارية منها بالاستثمار وهذه مفارقة كبيرة.

ويقول الاسدي في ان هذه الفوضى أدت الى ان حدوث خلل في العمل المصرفي، وهي اهم الأسباب التي أدت الى شلل عام في القطاع الخاص مما انتج سلبا تراجعا في الاقتصاد يوما بعد آخر.

ويضيف، ان هذه الفوضى من الطبيعي ان ينتج عنها هبوط في احد المصارف او ارتفاع في مصارف اخرى بشكل غير طبيعي، ويمكن ان يغلق البنك المركزي بعض المصارف ويضع يده عليها، لأنها يمكن ان تكون قد تجاوزت في عملها الحد المسموح لها من خلال إعطاء خطابات ضمان وتداولت بالقروض فاقت الحدود المسموحة لها أمر غريب.

يبين، لكن بالعموم فان البنك المركزي حتى في قوانينه التي يضعها لتنظيم عمل المصارف الأهلية يستشعر المراقب بانه يفرض قيود لجم هذه المصارف من الحركة وهذه بالتأكيد سلبية أثرت كثيرا على عمل المصارف.

ويدعو الأسدي، البنك المركزي الى التوجه لتنظيم كل هذه الأمور بما في ذلك عمله هو، كونه تحول من بنك مركزي مسؤول عن السياسة النقدية في البلد، الى مجرد مجال لبيع العملات الأجنبية وهذ بحد ذاتها مشكلة كبيرة، وهو السبب بكل الفوضى التي تعم العراق بالجانب الاقتصادي.

من جهتها تشير الخبيرة الاقتصادية سلامة سميسم، ان هذا الإجراء سيؤدي الى انخفاض أسعار اسهم مصرف الاقتصاد بسوق الاوراق المالية، الامر الذي سيجعل موقف الجمهور يتأثر تجاه المصارف الخاصة و ا؟قبال عليها و التعامل معها.

وتضيف في حديث الى (المدى) اننا يجب ان نتساءل ما هو مصير خطابات الضمان وا؟عتمادات، التي اصدره البنك، وهل سيتحمل البنك المركزي التبعات كاملة ؟ سيما ان المصرف يعاني من مشاكل مالية منذ فترة ليست بالقصيرة.

وتابعت سميسم، هنا ؟ بد ان اذكر ان عدم اصدار قانون واقعي للمصارف الخاصة يساعد في المزيد من هذه الفوضى بل وسيادة الضبابية في فهم و اداء المصارف الخاصة.

ويقول الخبير الاقتصادي باسم انطوان، ان النشاط الاستثماري حتى ينتعش لابد من وجود نظام مصرفي اصيل و على الحكومة العراقية والبنك المركزي تعزيز هذا النشاط ودعمه وأية اجراءات غير سليمة تتخذ بحق المصارف قد تكون إشارات للمستثمر بضعف البيئة الاستثمارية.

ويرى ان المطلوب من البنك المركزي ان يعيد النظر ببعض القرارات ويدعم المصارف الاهلية، لمعالجة وضعها بشكل شفاف، فهو قد يضع الوصاية او الرقابة لكن هذا لا يخدم العملية الاقتصادية بشكل عام.

ويشدد انطوان، على ضرورة ان تعطى مهلة اضافية لهذه المصارف بالاخص تلك التي تمتلك مردودات مثل العقارات و غيرها وبما انه لا يوجد مخالفات أساسية لها، فليس من الصحيح ان تعاقب بهذا الشكل.

ويشير الى، ان هذه الاجراءات تجعل ثقة المواطن و المستثمر ضعيفة بالنظام المصرفيربشكل عام، في وقت نحن نسير باقتصاد السوق على اساس وجود مصارف قطاع خاص اهلية وتعزيز دورها ودعمها.

ويرى، بما ان هذه المصارف فتحت بشكل إجازات رسمية وقانون شركات من قبل البنك المركزي، من الخطأ الذي ارتكب بحق هذه المصارف هو منع دوائر الدولة من التعامل معها او قبول صكوكها، او توديع مبالغا بها، وهذه كانت عثرة كبيرة في طريق عمل هذه المصارف.

ويتابع متسائلا، لماذا يعامل المصرف الحكومي بامتيازات كبيرة عكس المصرف الأهلي في حين يعمل الأخير بشفافية كبيرة وسرعة في العمل والإنجاز وكفاءة كبيرة، مستدركا نعم كأن تبقى رقابة لابأس لكن لا يجوز التعامل بهذا الشكل مع المصارف الأهلية.

وبحسب البنك المركزي فانه استند في إجراءه هذا الى قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ في المادة ٤٠ التي تخويله سلطة الاشراف والرقابة على المصارف العاملة في العراق ، بنص الفقرة ١ من المادة ٥٩ التي تشير الى ان يعين البنك المركزي العراقي وصي المصرف متى ما قرر البنك المركزي ان المصرف لا يفي بالتزاماته المالية عند استحقاقاته.

وكانت غالبية المصارف الأهلية في العراق في وقت سابق يحكمها قانون المصارف العراقي، مبينة انه يتيح للبنوك الحكومية احتكار العمل المصرفي، خصوصا بعد إصدار التعليمات الجديدة التي طالب المصارف الأهلية برفع رؤوس أموالها الى ٢٥٠ مليار دينار عراقي على اقل تقدير بحلول العام ٢٠١٣،وفيماأشاروا الى ان هذا القرار يجعل القطاع المصرفي الأهلي شبه مشلول وفاقدا لمرونته.

ولا يعد وضع الوصاية على مصرف الاقتصاد للاستثمار الاول من نوعه فقد الغى القضاء الاعلى في ١٢/اذار /٢٠١٣، وصاية البنك المركزي على مصرف الوركاء، بعد ان قرر مجلس ادارة البنك المركزي وضع وصاية عليه في ٢٩ / ٢/ ٢٠١٢ .

وتأسس مصرف الاقتصاد للاستثمار في ١٩٩٩/٣/٢٢، فيما تم إدراجه في سوق الأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١، ويمتلك المصرف (٥٠) فرعا منتشرا في مختلف محافظات العراق برأسمال قدره مائة وخمسون مليار دينار عراقي.

نشر في صحيفة المدى
العدد ٣٠٩٦
بتاريخ ٢٠١٤/٦/٧

واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية

موفق حسن محمود

لا جدال في ان القطاع المصرفي العراقي لا زال قطاعا صغيرا ولكنه يسعى الى ان يكون قطاعا رئيسيا من قطاعات الاقتصاد العراقي إذ أن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي GNP لا تتجاوز ١،٥ (١) ولا يحتاج المرأ الى التدليل على ضعف مساهمته في التنمية الاقتصادية للعراق ، والقطاع قبل ذلك وبعده يعاني من إختلالات وتشوهات بنيوية تعرقل نموه نموا صحيا وتحجم دوره في إعادة بناء العراق . فاذا كان هذا التشخيص تشخيصا صحيحا وهو قطعا كذلك ، كما سنفصل لاحقا فأن الامل بإصلاحه بما يعزز دوره في التطور الاقتصادي المنشود للعراق وزيادة مساهمته في تكوين الناتج القومي الاجمالي يبدوا أملا خافتا بل مستبعدا ان لم يصار الى معالجة هذه الاختلالات وتلك التشوهات البنيوية أولا وان لم نجد العزم والارادة اللازمتين لذلك ثانيا .

ولابد لي ، بادىء ذي بدء ، من عرض الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي العراقي :

- هيمنة المصارف الحكومية على ما يتراح بين ٨٥-٩٠ % (٢) من موجودات القطاع تاركا بين ١٠-١٥% فقط من هذه الموجودات لكافة المصارف الخاصة العراقية منها وفروع المصارف العربية والاجنبية التي تربو على خمسين مصرفا وفرعا .

- تدني نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج الاجمالي GNP إذ تتراوح هذه بين ٩-١٠ % (٣) من هذا الناتج مقارنة بنسبة ٥٥% في مجموعة MENA وإذا نسبنا حجم الائتمان الى روؤس اموال المصارف واحتياطياتها السليمة فأنه لا يتجاوز ١،٢ مرة في حين تسمح تعليمات البنك المركزي ان يبلغ الأئتمان ثمانية اضعاف راسمال المصرف وإحتياطياته السليمة .

- توفر سيولة عالية لدى المصارف تقترب من ٦٠-% (٤) الامر الذي يعكس عجز القطاع عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني من جهة ويؤثر سلبا في ربحية المصارف من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة .

- تتمتع المصارف الخاصة بنسبة عالية لكفاية راس المال Capital Adequacy تفوق النسبة المعيارية لضوابط بازل المحددة بنسبة ٨% وتفوق مرة ثانية ضوابط البنك المركزي العراقي المحددة بنسبة ١٢% الامر الذي يعكس مرة ثانية عجز القطاع عن استثمار موجوداته .

ومن الواضح ان الاصدارات المتتالية لروؤس اموال المصارف تنفيذا لتعليمات البنك المركزي بجعل الحد الادنى لراسمال المصرف المحلي ٢٥٠ مليار دينار بموعد أقصاه الثلاثين من حزيران- ٢٠١٣ كانت اسرع من قدرة المصارف على إستثمار هذه الاموال الامر الذي زاد من سيولتها .

- ثمة تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين ١- ٧% فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين (١٠-١٥٪)تاركا هامشا بنحو ٨% بين السعرين وهو هامش كبير اذا ما قورن بنسبة ٥% السائدة في دول المنطقةMENA .

وما من شك ان لارتفاع اسعار الفائدة هذا اثارا سلبية على حجم الائتمان الممنوح بل يشكل عائقا للاقتراض للاغراض التنموية .

- ضئالة عدد الوحدات المصرفية نسبة الى عدد السكان فآخر رقم يتوفر لدي هو ٩٠٠ فرعا متركزة جغرافيا في عواصم المحافظات وفي اقليم كردستان وبعض المدن الرئيسة في حين تفتقر نسبة عالية من السكان الى اي نوع من الخدمات المصرفية . وحيث ان ان عدد سكان العراق في عام ٢٠١٣ قد قدر بنحو ٣٥ مليون نسمة فأن الفرع الواحد يخدم نحو ٣٨ الف شخص مقابل اربعة الاف شخص للفرع الواحد في لبنان . وتقدر احدى الدراسات (٦) ان ٨٠ % من سكان العراق لا يمتلكون حسابا مصرفيا .

ان الاصلاح المؤمل قد طال الحديث عنه والوعد به ، وهنا يؤسفني ان اقول ان الحديث والحديث فقط عن الرغبة في هذا الاصلاح قد ملأ الدنيا وشغل الناس بعدد يصعب حصره من المؤتمرات والندوات ، رسمية برعاية الدولة واخرى وما ينبثق عنها من توصيات لآ احد يتذكرها بعد مغادرة قاعة الاجتماع ويذهب كل الى شأنه أقول على الرغم من كل هذا وذاك فأن الفعل لا زال بعيد المنال والتمس المعذرة ممن يعنيهم الامر ان بدوت قاسيا في حكمي هذا ويؤسفني مرة ثانية ان اقول ان الارادة للتغيير يعوزها الكثير لكي تصبح فاعلة على الارض .

وليس من شك في ان مهمة اصلاح القطاع المصرفي تبدأ من دراسة واقعه والسعي لتذليل الصعوبات التي يواجها ومعالجة التشوهات والاختلالات الراهنة ثم بحث سبل تفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية .

وارى الا يستعجل قارئ ليلقي باللائمة على القطاع نفسه فيما يشكو منه فالقضية اعقد من ذلك كثيرا كما اني لا ابرىء القائمين عليه من المسؤولية ولا ابرىء في ذات الوقت الآخرين !! ايضا مما هو فيه ولكن الامر يتجاوز ذلك الى جملة من العوامل والظروف اسهمت جميعها فيما آل اليه امر القطاع .

ولا بد لي هنا ان اشير الى اني على خلاف مع العديد من زملائي المصرفيين الذين يعزون حالة القطاع المصرفي الى القوانين السائدة إذ لا اجد في قانون المصارف الحالي (رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤) ما يعيق عمل المصارف او يحد من قدراتها على الاقراض والاستثمار المصرفيين ، وإذا وجدت مثل هذه القيود فمردها في رأيي الى القصور في تفسير مواد القانون اما بسبب عدم دقة الترجمة العربية (٧) او النزوع الى التشدد غير المبرر في مواد بعينها تتيح لمسؤولي الرقابة على المصارف مثل هذا التشدد لاجتهادات تعسفية.

إسمحوا لي أن ادعو من يرى من زملائي المصرفيين ان مشكلة القطاع المصرفي تكمن في قانون المصارف آنف الذكر ،ان يدلني على المادة او المواد التي يراها تعرقل اوتحد من عمل الجهاز المصرفي لكي اضم صوتي الى صوته بضرورة تعديل المادة او إلغائها .

تحقق هذا التملك في السوق الاولية Primary Market للاصدار او في السوق الثانوية Secondary Market.

إذ ان تملك الفرد الطبيعي او المعنوي لأسهم في شركة مساهمة في اي قطاع من القطاعات الاقتصادية كشركة صناعية او زراعية لا تجعل منه صناعيا او زراعيا ، فكل ما في الامر ان المصرف لا ينبغي له ، بموجب القانون ، أن يمارس عملا غير الصيرفة بمدلولها المحدد والاستثمار غير المباشر (اسهم او سندات) في اي قطاع كان . اما الجدال الذي اثير حول المادة فقد كان نتيجة لعدم دقة الترجمة العربية للمادة من جهة و كذلك لفهم خاطئ لما قصده المشرع من جهة ثانية ، ولقد احيل الامر الى لجنة ضمت عددا من موظفي البنك المركزي العراقي وخبراء في القانون والصيرفة من خارجه توصلت الى فهم صحيح لمنطوق المادة وما هدف اليه المشرع وانتهى الامر وحل الاشكال .

أعود الى العقبات التي تعرقل عمل القطاع المصرفي لأقول ، بكل قناعة وبكل اسف في ذات الوقت ،ان العراقيل التي تضعها الدولة بقراراتها المتعلقة بعمل المصارف وبعض تعليمات البنك المركزي التي تعمم بين الحين والاخر هي الاقرب الى عرقلة عمل القطاع من القانون السائد نفسه.

والانكى من هذا هو الصعوبات التي تواجهها معظم المصارف في استرجاع القروض من المدينين بل تعذر الاسترجاع في احيان كثيرة حتى لو كسب المصرف قرارا قضائيا ببيع الضمانات لاسباب تتعلق بالوضع الامني والضغوط الاجتماعية .

فإذا اتفقنا ، ولو مؤقتا ،على ان قانون المصارف الحالي ليس هو الجهة التي يعزى اليها تعثر عمل القطاع المصرفي فعلينا ان نفتش عن العوامل الحقيقية لهذا التعثر .

وارى ان اهم هذه العوامل هي الاتي :

١- أنحياز الحكومة بكافة مفاصلها لمصارفها على حساب مصارف القطاع الخاص الامر الذي يتمثل في هيمنة مصارف الدولة على نحو من ٨٩ % من مجموع الودائع وعلى ٦٣% من ودائع القطاع الخاص كما ان المصرف العراقي للتجارة يهيمن على القسم الاعظم من اعتمادات الاستيرادات الحكومية فالوزارات وكافة مؤسسات الدولة ممنوعة من حفظ ودائعها لدى المصارف الخاصة .

ولا يفوتني ان اشير الى ان واحدة من اهم توصيات البنك الدولي التي وردت في تقريره عن النظام المالي العراقي كانت منح المصارف كافة فرصا متكافئة دون تمييز او انحياز وهذا ما لم يتحقق حتى الان .

٢- امتناع الوزارات بكافة دوائرها وبقرار من اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء عن قبول الصكوك التي تزيد مبالغها على (٢٥) مليون دينار والمسحوبة على مصارف القطاع الخاص لتسديد اية مبالغ مستحقة لهذه الدوائر وحصر ذلك بصكوك صادرة عن المصارف الحكومية .

آمل ، بعد ما تقدم ، ان اكون على صواب في ان هذا الانحياز المطلق للمصارف الحكومية على حساب المصارف الخاصة يتعارض بشكل كبير جدا مع تعهد الحكومة الحالية ببيانها الوزاري الذي قدمته الى مجلس النواب عام ٢٠١٠ بتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد مركزي موجه الى اقتصاد السوق يلعب فيه القطاع الخاص دورا رئيسيا .

٣- عدم وجود مؤسسة لضمان الودائع المصرفية الامر الذي يمنح المصارف الحكومية افضلية في اجتذاب الودائع من القطاع الخاص بسبب كون هذه الودائع ديونا على الدولة sovereign debt وبالتالي فهي ديون مضمونة وذلك على الرغم من أفضلية الخدمات التي تقدمها المصارف الخاصة بامتياز على تلك التي تقدمها المصارف الحكومية . ولقد جرت عدة محاولات وصدرت دعوات عديدة لوضع قانون يستحدث مؤسسة لضمان الودائع اسوة بدول العالم الاخرى المتقدمة منه والنامية الا انها فشلت جميعا حتى الان .

٤- قدمت ان القطاع المصرفي الخاص ليس بريئا مما آل اليه امر القطاع ولكي تكتمل الصورة دون انحياز لابد ان أقر واشير الى اخفاقات خطيرة حصلت في القطاع المصرفي تمثلت في انهيار مصرفي البركة والبصرة واخيرا نقص السيولة لدى مصرف الوركاء وإمتناعه عن صرف الصكوك الامر الذي دفع البنك المركزي الى وضعه تحت الوصاية التي رفعت فيما بعد بقرار قضائي ولكن النتيجة واحدة وهي عجز المصرف عن الوفاء بالصكوك المسحوبة عليه .

وليس شك ان من شأن هذه الاخفاقات زعزعة الثقة بالمصارف .

القطاع المصرفي وتمويل المشاريع

بينت سابقا ان المصارف العراقية متخمة بالسيولة وانها تتمتع بكفاية رأسمال عالية (Capital Adequacy) تفوق النسب المعيارية فهل نستنتج من هذا انها مهيئة للمساهمة جديا بتمويل المشاريع . الجواب للآسف لا وذلك للاسباب التالية :

١- ان ودائع المصارف هي ذات طبيعة قصيرة الاجل ويؤخذ من نشرات البنك المركزي ان ١٨% فقط من هذه الودائع هي ودائع ثابتة لأجل (بين ستة أشهر وسنة) وما تبقى (٨٢%) هي ودائع جارية ، ولذا فان اي مصرف لا يستطيع التوسع بمنح الائتمانات طويلة الاجل التي تحتاجها القروض الانمائية.

٢- ارتفاع اسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف والتي تتراوح بين ١٢-١٦ % سنويا على القروض والتسهيلات بالدينار او الدولار إذ ان قروض التنمية لابد ان تكون بفوائد مخفضة (soft loans).

وواضح ان مستوى اسعار الفائدة هذا لايشجع على الاقتراض لاغراض التنمية .

٣- ثقافة الاقراض السائدة تشترط ضمانات Collaterals عقارية او موجودات ثابتة Fixed Asset لمنح القروض والتسهيلات المصرفية وهذه قد وقد لا تتوفر لمشاريع التنمية .

ثلاثة معوقات جدية وثمة معوقات اخرى قد تكون اقل صعوبة لابد من تذليلها اذا ما اردنا تهيئة الظروف المناسبة لتعزيز دور القطاع المصرفي في عملية إعادة بناء العراق .

والان هل من سبيل للمعالجة

- ارى ان مشكلة توفير رؤوس الاموال اللازمة لا يمكن حلها الا بدخول المصارف بمشاركات لتقديم قروض مجمعة Syndicated Loan ونأمل مخلصين ان تساهم بهذه القروض المصارف الاجنبية

عربية وغير عربية .ولقد سبق لي ان أقترحت ودعوت الى هذا في غير مناسبة منذ تسعينيات القرن الماضي وآخرها بندوة نظمها معهد التقدم للسياسات الانمائية الذي يترأسه الصديق العزيز الدكتور مهدي الحافظ ولقد نشرت وقائعها في الكتاب السنوي للمعهد .

وملخص المقترح الذي دعوت اليه مرارا هو ان يتفق عدد من المصارف ، يزيد او ينقص بحسب المشروع المراد تمويله ، لتقديم قرض مشترك يجري ترتيبه وفق اليات معروفة في الصناعة المصرفية في معظم الاسواق المالية وذلك بأن يتولى احد المصارف ترتيب القرض ويسمى عندئذ Lead Manag الذي يقوم بأعداد وثائق القرض وشروطه ثم يعرض الامر على مصارف اخرى لكي يشارك كل مصرف بالنسبة التي يرغب بها من القرض المذكور.

- لايمكن تجاوز مشكلة سعر الفائدة دون تدخل الدولة بوسيلة او اخرى وذلك إما :-

(أ) بتخصيص مبلغ في الميزانية العامة لتغطية الفرق بين سعر الفائدة التجارية السائد وسعر الفائدة التنموي soft Loan .

(ب) ان يقوم البنك المركزي العراقي باستخدام احتياطي الودائع Legal Reserve Requirement (LRR)

لاقراض المصارف بفائدة متدنية بهدف إعادة إقراضها لمشاريع تسهم في زيادة الناتج المحلي وتساعد في معالجة البطالة او بكلا الوسيلتين ولقد سبق لي ان قدمت مقترحا بذلك الى السيد محافظ البنك المركزي العراقي .

ولابد لي من الاشارة الى ان استخدام لتمويل المشاريع(RR L)احتياطي الودائع هو اسلوب معمول به في كل من لبنان والاردن وربما في دول اخرى .

- أما مسالة الضمانات فلا مفر من ان تسعى المصارف العراقية لمجارات الممارسات المصرفية الرصينة المعروفة في الصناعة المصرفية الدولية واكتساب الخبرة في اعتماد أنماط وممارسات اخرى من الضمانات ومن هذه الممارسات إعتماد دراسات الجدوى وجدول Feasibility Study للمشروع له في إطار Cash Flow التدفقات المالية تقييم طلب القرض واحتساب المخاطر الائتمانية ويمكن ان تعزز هذه بما يتوفر لدى المشروع او القائمين عليه من موجودات قابلة للحجز او الرهن .

موفق حسن محمود
مستشار مصرف اميرالد

الأنشطة
Activities

أدناه احصائية بتحويلات نظام التسوية الآنية (RTGS) :-

عدد المعاملات	المبالغ	العملة
3812	16,078,460	مليون دينار عراقي
996	398,138	ألف دولار امريكي

احصائية بتحويلات نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH) :-

- أوامر الدفع منخفضة القيمة (SVPO) :-

عدد المعاملات	المبالغ	العملة
367	2,525,396	مليون دينار عراقي
136	1,348	ألف دولار امريكي

- الصكوك الالكترونية (CH) :-

عدد المعاملات	المبالغ	العملة
29162	1,758,519	مليون دينار عراقي
240	64,867	ألف دولار امريكي

أهم نشاطات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي لشهر مايس ٢٠١٤

- كشف شهري بمعاملات نظام الصكوك الالكترونية لعام 2014

الأشهر	النوع	عدد المعاملات	المبالغ / الف دولار	عدد المعاملات	المبلغ / مليون دينار
كانون الثاني	CH	239	49,605	23,559	2,369,481
	SVPO	107	585	233	825
شباط	CH	206	64,435	26,335	2,332,640
	SVPO	109	808	288	4,460
آذار	CH	255	55,946	29,296	2,046,626
	SVPO	114	1,316	349	2,199
نيسان	CH	191	62,393	26,480	1,861,257
	SVPO	122	866	332	3,191
مايس	CH	240	64,867	29,162	1,758,519
	SVPO	136	1,348	367	2,525

الإقتصاد الروسي.. من القيصرية إلى البلشفية

د. مظهر محمد صالح

عدت روسيا من وجهة النظر الغربية بأنها الجزء النامي من القارة الأوروبية، الامر الذي دفع قيصر روسيا بطرس الأعظم (١٦٧٢ - ١٧٢٥م)، بذل ما بوسعه لجعل روسيا واحدة من القوى الغربية الحديثة، إذ قام ببناء الميناء الجديد لمدينة سانت بطرسبرغ وشيد العديد من المشاغل ذات الصفة الصناعية، ولكنها كانت لتصنيع البارود واسلحة الحرب ومستلزماتها. كما دفعت فكرة التحديث وبناء الدولة العصرية قيصر روسيا الكسندر الثاني بالعمل على ترسيخ الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي ابتدأها بالقضاء على العبودية في تلك البلاد، حيث كان الاصلاحيون يأملون بأخذ المبادءة في التنمية الاقتصادية واطلاق النمو الاقتصادي من خلال تحرير سوق العمل والملكية الخاصة.

ولكن لم تفلح هذه الخطوات باستجابة سريعة للنمو، الامر الذي دفع القيصرية الروسية الى تبني ماسمي بـ"الأنموذج القياسي للتنمية" الذي تضمن اولاً، خلق السوق الوطنية من خلال برنامج واسع لربط البلاد بالسكك الحديدية، ففي العام ١٩١٣ كان هناك نحو ٧١ الف كيلومتر من القضبان الممتدة من سكك الحديد، الامر الذي ربط روسيا بالعالم الخارجي. كما تمكن الفلاحون الروس في العام ١٩٠٣ في مدينة نيكولايف ومن خلال الربط الهاتفي (التلغراف) من التعرف على سبيل المثال على آخر سعر للبوشل الواحد من الحنطة بالسنت الاميركي في سوق شيكاغو، ليتاح لهم مقارنة ذلك بالعملة الروسية (الكوبيكس) لكل (بود) وهو الوزن المقابل المعتمد للحنطة في روسيا وقت ذاك، وقد استخدمت التعرفة الجمركية كوسيلة حماية للصناعة الروسية بوجه زخم الاستيرادات الاجنبية.

ويلحظ في العام ١٩١٠ ان روسيا تمكنت من صهر (٤) ملايين طن حديد، واصبحت الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة في هذا الحقل، تلتها المانيا وبريطانيا، فضلاً عن تطورها في مجال الصناعات الهندسية وإزدهار صناعة النسيج فيها، حيث جرت حماية المنسوجات الروسية بالتعرفة الجمركية المرتفعة جداً ورافق ذلك توسع هائل في زراعة القطن، الامر الذي اطلق عليها اوزبكستان الاخرى.

وفي مطلع القرن العشرين اصبح القطن المعد في روسيا يوازي مثيله في المانيا.

والامر الآخر هو الاهتمام القوي بـ"الانموذج القياسي للتنمية" لتحديث المناخ المالي الروسي. الا ان روسيا اصطدمت بمصارف اهلية كانت في غاية الضعف والوهن ولم تؤدِ دورها الفاعل في التنمية على غرار ما قامت به المصارف البلجيكية والالمانية. وعلى خلاف ذلك، اضطرت القيصرية الروسية الى الاعتماد على رأس المال الاجنبي والتمويل الخارجي، فجرى تمويل سكك حديد روسيا عن طريق الاقتراض بالسندات الروسية التي تم ترويجها في الاسواق العالمية آنذاك، كما صار الاستثمار الاجنبي الوسيلة الرئيسة في تدفق التكنولوجيا الصناعية الغربية الحديثة الى تلك البلاد.

واللافت، ان المصانع التي شيدت قد جاء معظمها وفق الرؤى الغربية ولم تأخذ بالاعتبار ظروف البلاد الداخلية. كما اعتمد "الانموذج القياسي" التوسع بالتعليم، فعند قيام الحرب العالمية الاولى، كان نصف البالغين هم ممن يقرأ ويكتب، وان الاجور كانت تدفع على اساس التحصيل الدراسي في مصانع البلاد، ما جعل المدارس تجلب الكثير من البالغين الى رحابها طمعاً بالاجر.

وعلى الرغم من ذلك، لم تحتل الصناعة الثقيلة سوى نسبة ٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي الروسي في العام ١٩١٣ مرتفعة من نسبة قدرها ٢ بالمئة في العام ١٨٨٥، كما ظلت الزراعة تستحوذ مابين ٥١ بالمئة الى ٥٩ بالمئة من ذلك الناتج خلال المدة بين العام ١٨٨٥ والعام ١٩١٣، حين ازدهرت اسعار الحنطة في العالم ،وامست روسيا قوة اقتصادية زراعية وليست صناعية بالضرورة.

ان النمو الاقتصادي وازدهاره في روسيا القيصرية جاء معظمه من نمو وازدهار القطاع الزراعي الذي تزامن مع سياسة تصنيعية محمية بالتعرفة الجمركية العالية على البضائع المستوردة، ولكن المشكلة التي واجهها "الانموذج القياسي للتنمية"، هو ارتهان النمو الذي مصدره الزراعة بالظاهرة الريعية لاسيما اسعار الحنطة الروسية المصدرة الى الاسوق العالمية، فعندما انهارت اسعار الحنطة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، والبلاد غارقة في الديون الخارجية، اصبحت روسيا بحاجة الى انموذج اقتصادي آخر للنمو كي تتمكن من ان تلاحق النمو الاقتصادي في العالم الغربي.

ويبقى السؤال المحير هو: لماذا اندلعت الثورة البلشفية؟ والجواب المباشر هو ان اخفاق "الانموذج القياسي للتنمية" وفشله تطبيقياً كان سبب اندلاع الثورة البلشفية الروسية، فمحدودية مؤشرات الانموذج القياسي المذكور للتنمية جسدته سوق العمل، إذ ظلت سوق العمل تعاني من الركود والبطالة على الرغم من النمو في الناتج المحلي الاجمالي في البلاد، ولم ترتفع معدلات الاستخدام فيها، كما ان البطالة هي الصفة السائدة لتلك السوق ولم يستوعب النمو اعداد العاطلين فيها، وبهذا استمرت اجور العمال عند مستوى الكفاف وتردى مستوى المعيشة، لأن اية زيادة في الناتج المحلي الاجمالي كانت تصب بلا ريب في تراكم ارباح المالكين الصناعين او ملاك الاراضي الكبار.

وهكذا عد الصراع بين تحالف القوى الاجرية والفلاحين من جهة والقوى المستحوذة على فائض الريع الزراعي والارباح الصناعية من جهة أخرى ، البؤرة التي فجرت الصراع الاجتماعي الاقتصادي الروسي، فالتنمية غير المتساوية والفوارق الطبقية هي التي قادت الى ثورة سنة ١٩٠٥ التي انتهت بثورة اكتوبر في العام ١٩١٧، وانتهت روسيا القيصرية بفشل او قصور أنموذجها القياسي الانمائي في تحويل روسيا الى دولة صناعية على الطراز الغربي وانتهت القيصرية الروسية وانهزمت على يد الثوار البلاشفة، وارتفعت الراية الحمراء على قباب الكرملين لتحل محل الراية القديمة التي كانت رمزاً للامبراطورية الزراعية الضعيفة صناعياً!.

ختاماً، لم يبق امام الثوار البلاشفة الجدد سوى استبدال انموذج روسيا الاقتصادي القديم للتنمية الذي قاد الى الفشل الاقتصادي للقيصرية ونجاح ثورتهم، بأنموذج جديد آخر سمي هذه المرة بأنموذج الدفعة القوية للتنمية.

نقلاً عن صحيفة الصباح
العدد ٣١٣٠ بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٢

أوراق اقتصادية
في السياسة النقدية والإصلاح النقدي

صدر مؤخراً كتاب للأستاذ عاصم محمد صالح موسوماً اعلاه .

والاستاذ عاصم غني عن التعريف فقد شغل منصب نائب محافظ البنك المركزي للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٨ وشغل قبلها الادارة العامة للتمويل الخارجي وادارة الابحاث خلال خدمة قاربت الاربعين عاماً .

لابد أن تبدأ بأهمية ما جاء به هذا الكتاب من المعلومات التي تدل على الجهد الكبير الذي بذل لإعداده بشأن السياسة النقدية بالذات ، التي مست الحاجة وبشدة غير مسبوقة الى ايضاحها ، للمعنيين بالشأن المالي والاقتصادي بالذات .

وتم تبويب الكتاب الذي يضم ٣١١ صفحة بتوزيع محتوياته على قسمين - بعد المقدمة التي انطوت على مناشدة صادقة ننتركها لنباهة القاري - الاول ضم الاوراق الاقتصادية المنشورة فيها اختص القسم الثاني بالاوراق الاقتصادية غير المنشورة .

والمواضيع التي تناولها كل من القسمين كانت في الاول عرضاً لوسائل الانفاق ودور البنك المركزي السيطرة على عرض النقد ، وكذلك رياح التغيير التي هبت على صندوق النقد الدولي والتصورات الاولية للاصلاح النقدي وبضمنها مقاولات في الاقتصاد السياسي بعد احتلال العراق .

ولم يغفل الكتاب - وباستفاضة - دور القطبية المنفردة للولايات المتحدة وتحديات المستقبل في وجهه نظر اقتصادية الذي استغرق ثلاثين صفحة من الكتاب .

اما القسم الثاني والذي جاء به هو لم يكن قد نشر سابقاً وربما كان فيه العرض الاوفى للسياسة النقدية من جوانب مختلفة تنوعت المصادر والوجهات التي تناولتها من تجربة دولة اخرى الى المقترحات لدعم الاقتصاد الوطني في مواجهة الاثار السلبية للحصار ذائع الصيت ، اضافة الى بحث اهم المشكلات المالية والنقدية التي تجابه الاقتصاد العراقي في يومنا هذا مقرونة بالجوانب المؤثرة فيه والحلول المقترحة .

وعلى العموم فان الكتاب لاشك يملأ فراغاً في المكتبة الاقتصادية وتحديداً في تلك المصادر التي تبحث في السياسة النقدية التي هي بحاجة لتوضيح مفهوما ومعطياتها للجميع كي تتلافى خلط الكثير من المعلومات التي يطلع بها علينا المتحدثون الكثر الذين يتناولونها دون الوقوف على ذلك المفهوم .

العدد(٤١) من مجلة الحوار

صدر العدد رقم (٤١) لمجلة الحوار لشهر ايار / ٢٠١٤ عن معهد التقدم للسياسات الانمائية الذي يشرف عليه الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط الأسبق .

وقد ضمت المجلة عدداً من البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية أهمها :-

- تطوير الاقتصاد أولاً للدكتور مهدي الحافظ
- الطبقة الوسطى في العراق - ندوة حوارية ادارها الدكتور مهدي الحافظ وشارك فيها كل من : د. مظهر محمد صالح (نائب محافظ البنك المركزي العراقي السابق) والدكتور محمد الحاج حمود (وكيل وزارة الخارجية السابق) والسيد عبد العزيز حسون (المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة في العراق).

وكانت لتعقيبات الحاضرين السادة / مناف الصائغ ، المهندس هشام المدفعي ، د. فوزية العطية ، د. سمير ليلو ، عادل اللامي ، حسين فوزي ، د. ماجد الصوري ، شوقي عبد الامير ، د. سلام سميسم ، المهندس قحطان العنبكي ، توفيق المانع اضافة هامة لموضوع البحث .

- اصلاح الشركات المملوكة للدولة - الدكتور عبد الرزاق داود السعدي (رئيس هيئة الأوراق المالية) .
- ندوة حوارية لتشخيص مواطن الخلل والضعف في الاداء الحكومي للسنوات الماضية بادارة الدكتور مهدي الحافظ ومشاركة الخبير الاقتصادي السيد توفيق المانع والسيدة حمدية محمود الجاف (مدير عام المصرف العراقي للتجارة) والدكتور زهير الحسني (الخبير القانوني في مجلس النواب)
- الاحتفال بعيد المرأة العراقية واليوم العالمي للمرأة وخبراء قانونيين يجمعون على اضرار قانون الاحوال الجعفرية للمرأة العراقية والتماسك الوطني .
- ملف التنمية الصناعية وهدف التنمية المستدامة من اعداد السيد علي محمود الفكيكي (المستشار في مصرف دجلة والفرات) .
- مؤشرات كفاءة الاداء للمصارف الخاصة العراقية لعام ٢٠١٣ للسيد سمير عباس النصيري (المدير التنفيذي الاقدم لمصرف الخليج التجاري) ومواضيع اخرى عن السياسة النقدية.
- مواضيع اخرى عن : صحة الامهات ، التعليم الموازي ، الاراضي المتصحرة ، رأس المال الثابت وغيرها ..

ملاحظات حول آلية تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (F.A.T.C.A)

عبدالرحمن عبدالسلام الشيخلي
المصرف المتحد للاستثمار

لقد اثار تطبق قانون (فاتكا) لغطا كبيرا في الاوساط المصرفيه والماليه وقد اعدته هذه الاواسط ومنها اتحاد المصارف العربيه خلال ورشة العمل التي نظمها في عمان من ١ الى ٣ آذار/مارس الماضي ان صدور هذا القرار قد فرض من خلال الهيمنة الامريكية وبسلطة الدولار، وان تطبيقه لابد من ان يمر عبر مرحلتين الاولى التي تستوجب على المؤسسات المالية ان تعترف بالقانون مع الاعلان برغبتها في تطبيقه بعد ان تحصل على رقم تسجيل خاص، والثانيه ان يكون هناك برنامج للبيانات المتعلقة بالعملاء يتطابق مع ما تذهب آليه وزارة الخزانه الامريكيه ومصلحة الضرائب الامريكية.

ومن هذا الباب نلاحظ بأن الامتثال يتطلب إجراء بعض التعديلات التشريعية والتنظيمية وبشكل خاص نظام اعرف عميلك(K.Y.C.) والتشريعات التي تتعلق بالسرية المصرفية بما يتناسب ومتطابات انفاذ القانون، اضافة لتوفير الانظمة المعلوماتية لتأمين المعلومات المطلوبة عن العملاء المشمولين بتطبيقه، كما ان ذلك سيؤدي الى فرض مزيد من الاعباء المالية والادارية على المؤسسات الماليةوأنشطتها ،وبالتالي على ربحيتها ومخاطرها مما دفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاصدار معايير موحده للتبادل التلقائي للمعلومات.

ان تطبيق هذا القانون يتطلب تدريب موظفين أكفاء تناط بهم مسؤولية الحفاظ على أمتثال المؤسسة لهذا القانون وتوكل إليهم صلاحيات تمكنهم من متابعة الالتزام في جميع اقسام وفروع المؤسسة ومن هنا نرى ان البنك المركزي العراقي بصفته ممثلا عن حكومة العراق في هذا الجانب قد استعان بشركة Press Water House) Cooper)التي عقدت أكثر من لقاء شرح محاضريها التشريعات النهائية والإجراءات التنفيذية لتطبيق هذا القانون للموظفين العاملين في هذا المجال في المصارف الحكومية والاهلية بالعراق والتأكد من مدى جاهزية المصارف للالتزام بقانون (فاتكا) والذي بينوا بأن الامتثال لهذا القانون ليس خيارا وانما ملزماً لما قد يسفر عند عدم الامتثال لاضرار تجارية ومالية وأذى على مستوى السمعة خاصة بالنسبة للمصارف التي تتسم انشطتها المالية والمصرفيةعلى العلاقات الدولية الخارجية والتي قد تعرض نفسها عند عدم الامتثال الى اقتطاع ٣٠% من مجموع دخلها ومبيعاتها الآتيه من الولايات المتحده الامريكية.

ان القانون يستغل النظام المصرفي العالمي لملاحقة المكلفين من الافراد والكيانات الامريكية العاملة (خارج حدود الولايات المتحده الامريكية) وعلى وجه البسيطة ممن تزيد ارصدتهم على ٥٠ الف دولاركما انه يجبر المصارف العالمية بكشف حسابات الزبائن القائمة (حاليا او الجديده) وبنوعيهاالعالية (High Stocks)التي تزيد عن مليون دولار او المنخفضة (Low Stocks)التي تقل عن مليون دولار وتزيد عن ٥٠ ألف دولار.

ان توقيع الاتفاق يتم بين مصلحة الضرائب الامريكية التابعة لوزارة الخزانة الامريكية من جهة ومن جهة اخرى من قبل الحكومات التي تتبع لها المصارف ،كما يجوز للمصارف ان توقع الاتفاق من قبلها مباشرة مع الطرف الآخر ، ولابد هنا للاشاره بأن المشمولين بالقانون هم :-

١/المواطن الامريكي بالأصل.
٢/المواطن الحاصل على الجنسية الامريكية.
٣/من لديه في الولايات المتحده أقامة قانونية (Green Card).
٤/من لديه أقامة واقعية في الولايات المتحدة تزيد عن ١٨٣يوما".
٥/المولودين في الولايات المتحدة الامريكية بغض النظر عن مكان اقامتهم الحالية.
٦/الكيانات او الاشخاص الذين لديهم صلة مباشرة او غير مباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية ويخضعون للضريبة الامريكية لوجود حسابات مالية لهم مفتوحة بالخارج.

وعلى المؤسسات المالية المشمولة بتنفيذ هذا القانون تأكيدا للافصاح عن عملائها ممن ورد الاشارة لهم اعلاه لان عدم الافصاح عنهم يخول مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة أقتطاع ٣٠% من كافة التحويلات المالية لتلك المؤسسات المالية والمصارف التي تتبع لها.

كما ان الامتثال لهذا القانون يلزم الموقعين عليه تفادياً للغرامات المالية الكبيرة توفير الانظمة المعلوماتية لتأمين قاعدة بيانات(Database)بالمعلومات المطلوبة عن العملاء المشمولين بتطبيق القانون.

اضافة لما تقدم من ملاحظات فأن هناك تحديات كبيرة تقف امام الالتزام بتنفيذ ه منها على سبيل المثال:-

١/أيجاد آلية مناسبة سلسة للالتزام بمتطلبات القانون دون تعقيدات.
٢/ محاولة الاحتفاظ بالحسابات والاستثمارات للمشمولين والحؤول دون غلق حساباتهم مما قد يتطلب أجراء بعض التعديلات التشريعيه والتنظيميه التى من شأنها ان تساهم في تقليل هذه التحديات.
٣/المطلوب ايجاد نوع من الموازنة بين متطلبات القانون والمحافظة على سرية حسابات وبيانات العملاء.
٤/لاشك ان هذه الاجراءات ستودي بشكل مباشر او غير مباشر بفقدان عدد لايستهان به من العملاء الذين قد تقلقهم هذه الاجراءات.
٥/ هناك محاذير شديدة وكبيرة للنظام المالي والمصرفي المتبع في المؤسسات المالية والتي قد تضر أو تربك ممري التحويلات والعمليات المالية في السوق الدولي خاصة فيما يتعلق بخصم مبلغ الـ ٣٠% من قيم التحويلات المالية.

البنوك الإلكترونية

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الالكترونية التي تعد اتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة .

فالمقصود إذن بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الانترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الانترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها . وفيما يلي توضيح لمجالات تميز البنوك الإلكترونية: -

-إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء.

- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة

- خفض التكاليف و زيادة كفاءة البنوك الالكترونية

- خدمات البطاقات .

أما آلية البنوك الإلكترونية وتتمثل فيما يلي:

- عوامل نجاح البنوك الالكترونية

- وسائل الدفع الالكترونية

- وتنوع الخدمات المصرفية.

و المصارف الالكترونية تواجه مخاطر تتمثل فيما يلي:

- المخاطر التقنية : تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم . - مخاطر الاحتيال : وتتمثل في تقليد البرامج أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الالكترونية. ؟ مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الالكتروني : قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام.

- مخاطر قانونية : تحدث عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها.

- مخاطر فجائية : قد تؤدي إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية.

- مخاطر تكنولوجية : ترتبط المخاطر بالتغيرات التكنولوجية السريعة.

مصرف الرافدين ومحمد علي الچلبي

محمد فائق الآلوسي وذكرياته مع مصرف الرافدين..

في صباح الخميس الموافق ١٩٥٣/١٠/٣ اخذ رجل انيق طلبات المتقدمين للوظيفة الى البنك التجاري العراقي شركة مساهمة وصعد سلماً في بناية مصرف الرافدين - الادارة العامة ونحن وراءه .

دخل احدى الغرف وقال : انتظروني هنا ، لم نعرف من يكون داخل الغرفة وبعد حوالي ربع ساعة عاد الينا ومعه طلباتنا قال لاحدهم (الجلبي يقول لا نحتاج الى اختصاصك بالوقت الحاضر) .

وقال للاخر (لا بد من تقديم كتاب براءة ذمة من دائرتك التي عملت بها سابقاً)..

وقال لي : (محمد الجلبي يقول لا تخطأ في كتابه " اؤكد فقد كتبتها خطأ "أأكد") طلبت منه تصحيح الكلمة فلم يوافق حيث قال : الجلبي يقول تبقى كما هي لا تخطأ بها مستقبلاً .. احضر بعد غد ومعك كفيل لتوقيع عقد الكفاله في صباح يوم السبت الموافق ١٩٥٣/١٠/٥ حضرت وكفيلي ووقعنا العقد .

والتحقت بشعبة الحوالات الداخلية المبتاعة بمصرف الرافدين للتدريب .

كنت اسمع كلمة الجلبي تتردد عشرات المرات يومياً لم ار الجلبي تصورته عملاقاً كهرقل الجبار .

في يوم من الايام فجأة الاصوات في قاعتنا التي هي كطينين النحل صمتت فلا تسمع سوى زفير وشهيق للملاصقين لك أو ضربات قلوبهم .

سألت مدربي الاستاذ طارق الخطيب استاذ طارق شكو ؟ فقال (اشتغل) وهو خافض رأسه يميناً ويساراً ، الجميع اندست رؤوسهم السجلات أو المستندات ، وانا اراقب هذا المنظر الغريب ، رأيت رجلاً قصير القامة عيناه كعيني صقر ، سار ببطء ينظر الى الجالسين واحداً واحداً تجاوزني دون ان ينطق بكلمة ، وذهب بعيداً عن قاعتنا ودخل قاعة اخرى فعادت الخلية الى طنينها، سألت الاستاذ طارق : من يكون هذا الشخص الذي لا تعرف شفتاه الابتسامة؟ قال : انه الجلبي صرخت : لماذا لا تخبرني ، انا معجب بالجلبي ولم اتوقع ان يكون شكله كواقعه فكنت اتصوره هرقلاً، قال الاستاذ طارق حظك من السماء حيث لم يكلمك أو يصيح (اطلع انت مفصول) كان

محمد فائق الآلوسي

الجلبي (رحمه الله) ادارياً حازماً يعود له كل الفضل في تقدم مصرف الرافدين وقد انجز اكبر واعظم واضخم صرح للمصرف في حينه .

ومن بعد ضاع المصرف رديئاً في بناياته ويشكو الزبائن من سوء تعامل موظفيه معهم رحمك الله يا أستاذ أساتذتنا وأسكنك فسيح جناته .

نرجو ونأمل من القائمين حالياً على المصرف وكافة مسؤولية ان يتذكروا الجهود الاستثنائية بعد مرور ٧٣ سنة من عمره الخالد الذي افنوا زهرة شبابهم وعمرهم ليكون مصرف الرافدين في المراكز المتقدمة بين المصارف العالمية .

دعم مؤسسات التمويل الأصغر ورواد الأعمال

د. عبد القادر ورسمه غالب

تقوم معظم الدول بانتهاج سياسات داعمة من اجل استمرار المشاريع التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والناشطين من رواد الأعمال ، و ذلك بانتهاج عدة وسائل من ضمنها تقديم التمويل المالي اللازم بغرض تمكين هذه المؤسسات و الرواد من القيام علي أرجلهم في مختلف المجالات المتعددة التي يبدعون في القيام بها ومباشرتها.

إن هذا التوجه العام يعتبر أمراً حميداًلان لهذه المؤسسات دورا فاعلا في كل المرافق الاقتصادية وبما يؤثر بدور مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

و من الإحصائيات المتعددة يتضح جلياً مدي أثر هذه المشاريع في النمو الاقتصادي لكل الدول كبيرها و صغيرها ، مما يفرض ضرورة رعايتها و تقديم الاهتمام اللازم لها لتؤدي دورها المنشود .

و من أجل تحقيق هذه السياسات نلاحظ أن بعض البنوك المركزية قامت باتخاذ عدة خطوات ظاهرة لدعم التمويل الأصغر ورواد الأعمال ، و ذلك عبر توجيه البنوك بتجنيب نسبة مقدرة من جملة الإقراض المصرفي و توجيه هذه النسبة و تخصيصها لدعم التمويل الأصغر في المجالات المختلفة التي يرغبون الولوج فيها مع تقديم كل الدعم اللوجستي و الفني ، كلما دعت الحاجة لذلك .

و إضافة لهذه الخطوة الجريئة ، قامت البنوك بتأسيس وحدات إدارية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتقوم بالرعاية الكاملة لهذا القطاع و الإشراف عليه ليسير في الاتجاه الصحيح . بل إن الوضع تطور تصاعديا في بعض الدول حيث تم تأسيس بنوك التمويل الأصغر بمشاركة فاعلة من القطاعين العام والخاص ، و هذه البنوك المتخصصة تهدف بصفة أساسية لدعم التمويل الأصغر و رواد الأعمال ، و يتم هذا التمويل بتقديم أموال بسيطة للمساعدة في تنفيذ بعض المشاريع التي تعود على ملاكها بالخير وتعم فائدتها كل فئات المجتمع .

إن كل هذه التوجهات تسير حثيثا نحو دعم ومساندة التمويل الأصغر ليتمكن من إحراز المساهمات الايجابية ، و هذا قطعا سيعود بالفائدة العظمي علي الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته و بما يخدم الشريحة العظمي من المجتمع ، و لكن هل هذا يكفي ، ألا توجد بعض المعضلات التي قد تعوق ما يتطلع له الجميع ؟

إن أهم معضلة عملية ، تواجه دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتمثل في عدم وجود ضمانات كافية ، سواء كانت مالية أو عينية ، يتم تقديمها للبنك الممول ليقوم باللجوء إليها عند فشل العميل في السداد لأي سبب من الأسباب .

و نقول أنها معضلة عملية لان من يتقدمون بطلب التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب لا يملكون أي ضمانات أو أي شيء بقيمة "مادية" معتبرة لتقديمه للبنك لوضع اليد عليه أو للرهن كما يحدث في العادة عند تمويل الفئات الأخرى و التي لا يبدأ صرف التمويل لها إلا بعد التأكد التام من استلام البنك للضمانات الكافية والرهونات التي تفوق قيمتها عادة مبلغ التمويل ، و التي يتصرف فيها البنك وفق ما يراه مناسبا لاستعادة حقوقه في إي وقت وحسب الاتفاق .

لتجاوز هذه المعضلة فإن الوضع الأمثل في نظرنا ، و هو ما يحدث الآن في معظم دول العالم ، هو العمل علي تأسيس **"مؤسسة عامة للضمان" أو "الصندوق الخاص لضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** ، بل إن بعض البلدان ذهبت أكثر من هذا حيث نجد فيها وزارات خاصة تسمي "وزارة دعم وضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، وجميع هذه المؤسسات "العامة" أو "الصناديق" أو "الوزارات" لديها ميزانيات و أموال خاصة لضمان التمويل الأصغر وفق اعتبارات محددة وعند فشل العميل في السداد لأي سبب يلجا البنك مباشرة لمؤسسات الضمان لسداد مبلغ القرض ، وبهذا تكون الدولة هي صمام الامان ومقدمة الضمان الكافي للتمويل الأصغر كلما دعت الضرورة ، و بهذا لا تتعرض بنوك التمويل الأصغر و مؤسساته الأخرى للإفلاس أو الانهيار نظرا لوجود الضمان الكافي الوافي للتغطية عند التعثر.

و إذا رجعنا مثلا لتجربة بعض الدول التي تقدم نموذجا مفيدا في رعاية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رواد الأعمال ، كأمريكا أو أوربا أو في آسيا ، نجد أن هذه الدول قامت بانتهاج سياسة دعم التمويل الأصغر لقناعتهم التامة بأهمية هذا النشاط و لذا قامت بالرعاية و كذلك في نفس الوقت عملت علي إنشاء مؤسسات حكومية أو وزارات خاصة "لضمان" التمويل الأصغر من مال الدولة و مال دافع الضرائب و بهذا لم تترك البنوك في مهب الريح بمفردها لمواجهة هذه المخاطر ذات الانعكاسات الضارة عند التعثر في السداد .

ولهذا و استرشادا بهذه التجارب المفيدة فإننا نقول أن الأمر في بعض البلدان قد يكون ما زال محتاجا للمزيد من الخطوات الايجابية فيما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و رواد الأعمال ولتحقيق هذا العمل **فمن المستحسن إنشاء مؤسسات خاصة في كل دولة لضمان التمويل الأصغر و رواد الأعمال** إضافة لتنفيذ المتطلبات الأخرى سواء القانونية أو الفنية ، و هذا في واقع الأمر ليس صعب المنال إذا انعقدت الإرادة لدي الجهات المختصة وسيتمم النقص القائم و الذي ليس له ما يبرره وبالعلم فان الدعم يكون غير كافيا بالرغم من أن التنفيذ ليس مستحيلا .

و حالنا هنا يقول كما قال الشاعر الكبير المتنبي:

" و لم أر في عيوب الناس شيئا ..... كنقص القادرين على التمام"...

وعليه و حتى نخرج من هذا العيب علينا العمل بكل همة خاصة و إن إنشاء المؤسسات التي تعمل علي تقديم الضمان لهذا النشاط الحيوي ليس بالأمر الصعب والمستحيل ، و في نفس الوقت فان تأسيسها سيكون له الكثير من العوائد والفوائد التي لا تحصى علي كل الأطراف ، إضافة إلى أن البنوك و مؤسسات التمويل ستعمل بثقة تامة و من دون أي وجل أو خوف مما قد يحدث من عثرات في المستقبل سواء للمشروع أو القائمين عليه نظرا لوجود صمام الأمان(الضمان) .

كما نعلم ، الجميع متفقون علي أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رواد الأعمال في رفع الإنتاج و في زيادة القدرات الاقتصادية و في رفع روح المنافسة الشريفة مع الإبداع و الابتكار وسط هذه الفئات ، **و في توفير فرص العمل الشريف عبر تشغيل الآلاف من الأيدي العاملة من الشباب من الجنسين مما يقود بدوره لتقليل البطالة** و كذلك تقليل ظهور الممارسات الاجتماعية المضرة من عديمي العمل .... و غيره . و لهذا فان التحرك باتخاذ خطوة الميل الإضافية نحو "ضمان" تمويل هذه المؤسسات أمر لا بد منه بل أصبح من الأمور الحتمية ، و لنفعل لنكون أكثر ايجابية ومصداقية في الدعم ...

مجلة (المصارف العراقية) تأمل من نشر هذا البحث اطلاع الجهات المعنية لدعم ضمان وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة

تاريخ البنك المركزي العراقي

عندما كان العراق جزءا من الامبـراطورية العثمانية، كان عددا من العملات الاوربـية متداولة الى جانب العملة العثمانية.
وبعد حدوث الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى اندمج العراق مع النظام النقدي الهندي المدار من قبل البريطانيين واصبحت الروبية العملة الرئيسية في التداول بسعر دينار = ١٣,٣٣ روبية.

الصيرفة في العراق بين عامي ١٩٣٠ - ١٩٥٦

١٩٣٠ - ١٩٥٦

في عام ١٩٣١ تأسس مجلس عملة العراق في لندن لأغراض اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بأحتياطي من عملة الدينار الجديد.
انتهج مجلس العملة، سياسة نقدية تحفظية بالاحتفاظ باحتياطيات عالية للغاية كغطاء للدينار.
وتعززت قوة الدينار بربطه بالباون البريطاني حيث تم ربطه بالسعر التعادلي مع الباون البريطاني لغاية عام ١٩٥٩.
في عام ١٩٤٧ تأسس المصرف الوطني والغي مجلس العملة في عام ١٩٤٩ والذي كان قد تأسس في لندن حال تسلم المصرف الجديد مسؤولية اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بالاحتياطي.
واستمر المصرف الوطني العراقي بإتباع السياسة النقدية التحفظية والاحتفاظ بنسبة ١٠٠% من الاحتياطيات كغطاء للعملة المحلية القائمة.
وخلال السنوات الاخيرة للحكم العثماني ،اصبحت الصيرفة التجارية عاملا هاما في التجارة الخارجية خلال الانتداب البريطاني. وقد هيمنت المصارف البريطانية.

الا ان وكلاء النقد التقليديين واصلوا منح بعض من الائتمان المحلي وتقديم خدمات مصرفية محدودة.
وقد تعثر توسع الخدمات المصرفية بالاستخدام المحدود للنقد وصغر حجم الاقتصاد وضآلة مبالغ الادخار حيث قدمت المصارف خدمات للتجارة الخارجية بشكل حصري تقريبا.
وفي اواسط الثلاثينيات قررت الحكومة العراقية انشاء مصارف لغرض توفير الائتمان للقطاعات الاخرى من الاقتصاد ،ففي عام ١٩٣٦ اسست الحكومة المصرف الزراعي والصناعي.
وفي ١٩٤١ ـ ١٩ انقسم المصرف الى المصرف الزراعي والمصرف الصناعي وزاد رأس المال المقدم من الحكومة لكل منهما بشكل كبير.
اسست الحكومة مصرف الرافدين عام ١٩٤١ـ١٩ ليكون المصرف التجاري الرئيسي مع البنك المركزي، إلا أن المصرف الوطني العراقي اصبح هو بنك الحكومة عام ١٩٤٧.
ثم أسس المصرف العقاري عام ١٩٤٨ وكان الغرض الرئيسي منه تمويل شراء الدور من قبل الافراد، وتاسس مصرف الرهون عام ١٩٥١ والمصرف التعاوني عام ١٩٥٦.
اضافة الى هذه المصارف الحكومية فقد افتتحت فروع للمصارف الاجنبية والمصارف العراقية الخاصة نتيجة لتوسع الاقتصاد.

في عام ١٩٥٦ اصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي. وشملت مسؤولياته اصدار وادارة العملة و الرقابة على معاملات النقد الاجنبي والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي. احتفظ البنك بحسابات الحكومة وعمل على ادارة القروض الحكومية.